

قوة حكم على إثبات مفقود الوالي في النظام وزير الشؤون الدينية (PMA)

رقم ١٩ عام ٢٠١٨

(على منظور قانون حقوق الإنسان رقم ٣٩ عام ١٩٩٩)



البحث الجامعي

الإعداد:

محمد صفوان هدي

رقم التسجيل: ١٤٢١٠١٠٦

شعبة الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

م ٢٠١٩

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه و بياناتي كآآتي :

الإسم الكامل: محمد صفوان هدي

رقم التسجيل : ١٤٢١٠١٠٦

العنوان : قوة حكم على إثبات مفقود الوالي في النظام وزير الشؤون الدينية (PMA)
رقم ١٩ عام ٢٠١٨ (على منظور قانون حقوق الإنسان رقم ٣٩ عام ١٩٩٩)
أقرّ بأنّ هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعة الأولى في شعبة الأحوال الشخصية بكلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالنج تحت العنوان " قوة حكم على إثبات مفقود ولي النكاح بالقرية في نظام وزير الدين PMA رقم ١٩ عام ٢٠١٨ (على منظور قانون حقوق الإنسان)" حضرتها و كتبتها بنفسي و ما زورتها من إبداع غيري أو تأليف الآخر. و إذا ادعى أحد مستقبلا أنّها من تأليف و تبيين، أنّها ليست من بحثي فإنّ أحتمل المسؤولية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالنج.
هذا، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتى الخاصة و لا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج، ٠٦ يوليو ٢٠١٩

الباحث



محمد صفوان هدي

رقم التسجيل: ١٤٢١٠١٠٦

موافقة المشرف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء و المرسلين وعلى آله و أصحابه أجمعين.

بعد الإطلاع على البحث الجامعي التي أعدها :

الإسم الكامل: محمد صفوان هدي

رقم التسجيل : ١٤٢١٠١٠٦

العنوان : قوة حكم على إثبات مفقود الوالي في النظام وزير الشؤون الدينية (PMA)

رقم ١٩ عام ٢٠١٨ (على منظور قانون حقوق الإنسان رقم ٣٩ عام ١٩٩٩)

وافق المشرف على تقديمها الى مجلس مناقشة البحث الجامعي.

رئيس شعبة الأحوال الشخصية

المشرف



سودرمان الماجستير

د. زين المحمودي الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٣٠٦٠٣١٩٩٩٠٣١٠٠١ رقم التوظيف: ١٩٧٧٠٨٢٢٢٠٠٥٠١١٠٠٣

الإعتماد من طرف لجنة المناقشة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و أفضل الصلّاة و أتم التسليم على سيّد المرسلين و آله و أصحابه أجمعين.
 أمّا بعد. أجريت المناقشة على البحث الجامعي التي قدمها:

الطالب : محمّد صفوان هدي

رقم التسجيل : ١٤٢١٠١٠٦

العنوان : قوة حكم على إثبات مفقود الوالي في النظام وزير الشؤون الدينية (PMA)

رقم ١٩ عام ٢٠١٨ (على منظور قانون حقوق الإنسان رقم ٣٩ عام ١٩٩٩)

قد دفع الطالب عن هذا البحث أمام لجنة المناقشة و تقرر قبوله شرطا للحصول على درجة الجامعة العليا في شعبة الأحوال الشخصية في كلية الشريعة، في يوم
 حصلت على النتيجة الممتازة.

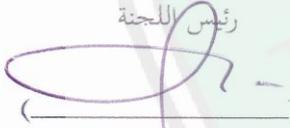
تتكوّن لجنة المناقشة من سادات الأساتذة:

()

١. د. الحاجة أمي سنبل الماجستير

رئيس اللجنة

ر.ت: ١٩٧١٠٨٢٦١٩٩٨٠٣٢٠٠٢

()

٢. د. زين المحمودي الماجستير

كاتب اللجنة

ر.ت: ١٩٧٣٠٦٠٣١٩٩٩٠٣١٠٠١

()

٣. د. جيحيب لقمان يس الماجستير

المناقس الأساسي

ر.ت: ١٩٧٣١٢١٤١٩٩٨٠٣١٠٠١

مالانج، ٢٣ مايو ٢٠١٩

عميد رئيس كلية الشريعة


الدكتور سيف الله الماجستير

ر.ت: ١٩٦٥١٢٠٥٦٠٠٠٠٣١٠٠١



الشعار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ۲:۲۸۶

سفيرو كدينى سغسورو ين تينونفو اموغ دادى جوبا



الإهداء

أهديت هذا البحث العلمي إلى :

أمى ستي أمينة

أبي أحمد سعيد حميم

أختي كبير أمي ذات السلامة

أخي صغير أحمد عين اليقين

الأهلية الكبيرة بمعهد السلفي سبيل الرشاد كسيك مالانج



كلمة الشكر و التقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بجميع نعمه و أشكر على فضله و على سائر خلقه بتعليم العلم و البيان, و الصلاة و السلام على خير البشر حبيبنا و شفيعنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ وعلى آله و أصحابه و التابعين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, أما بعد :

و قد منَّ اللهُ عليَّ بالإنتهاء من إعداد هذا البحث, فله سبحانه و بالحمد و الثناء, فلك الحمد ياربِّي حتَّى ترضى على جزيل نعمك و عظيم عطائك ويشرفني-بعد حمد الله تعالى- أن أتقدم بالشكر و التقدير والعرفان إلى الذين لهم فضل في خروج هذا البحث إلى خير الوجود و لم ييخل أحدهم بشيء طلبت, و لم يكن يحددهم إلا العمل الجاد المخلص. و منهم :

١. سماحة الأستاذ البروفيسور الدكتور الحاج عبد الحارس الماجستير ، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٢. سماحة الأستاذ الدكتور الحاج سيف الله، عميد كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٣. سماحة الأستاذ الدكتور سودرمان حسن الماجستير، رئيس شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٤. سماحة د. زين الحمودي الماجستير، المشرف الذي أفاد الباحثة علميا وعمليا ووجه خطواته في كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية فكرة البحث حتى الإنتهاء منه، وكان لتفضله بمناقشة هذا البحث أكبر الأثر في نفس الباحثة فله مني خالص الشكر والتقدير ومن الله عظيم الثواب والجزاء

٦. سماحة رئيس هيئة الزكاة الوطنية بمالانج وموظفيهم الذين قدموا وقتهم وطاقتهم للمساعدة في تنفيذ هذا البحث، فله مني خالص الشكر والتقدير ومن الله عظيم الثواب والجزاء.

٧. جميع الأساتذ والأستاذات المعلمين في قسم الأحوال الشخصية كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج الذين قد علّموا الباحث و دبرّوه وأشرفوه بالإخلاص،

فقدّمهم الباحث كل الشكر و العرفان على ما قدّموه من العلوم والمعارف والتشجيع. وجزاهم
الله عن خير الجزاء.

٩. جميع زملائي في قسم الأحوال الشخصية خاصة لزملائي في الفصل الدّولي الذين يشعرون
بالحزن و الفرح معاً، فعليهم خالص الشكر والإمتنان.

والله ولي التوفيق.

مالانج، ٢٤ مايو ٢٠١٩
الباحث

محمد صفوان هدي
رقم السجيل: ١٤٢١٠١٠٦



محتويات البحث

.....	صفحة الغلاف
أ.....	إقرار الطالب
ب.....	موافقة المشرف
ج.....	الإعتماد من طرف لجنة المناقشة
هـ.....	اشعار
و.....	الإهداء
ز.....	كلمة الشكر و التقدير
ط.....	محتويات البحث
ي.....	Abstract
ل.....	Abstrak
م.....	ملخص البحث
	الباب الأول: مقدمة
١.....	أ. خلفية البحث
٦.....	ب. مشكلة البحث
٧.....	ج. أهداف البحث
٧.....	د. فوائد البحث
٨.....	هـ. تحديد المصطلحات
٨.....	و. منهج البحث
١١.....	ز. الدراسة السابقة
٢٠.....	ح. هيكل البحث
	الباب الثاني: إطار النظري
٢٢.....	أ. الزواج

- ب. مفقود في الحكم منهج (Perdata) ٣٦
- ج. إدارة الشؤون الدينية (KUA) ٤٦
- د. الإثبات في الحكم منهج (Perdata) ٤٧
- ح. حقوق الإنسان ٤٩

الباب الثالث: المناقشة و البحث

- أ. الإجراءات إثبات المفقود ٥٣
- ١ المحو العامة عن النظام وزير الشؤون الدينية ٥٣
٢. تحليل إثبات مفقود ولي النكاح قبل وبعد تشريع النظام نظام وزير الشؤون الدينية
- (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ ٥٤
- ب. قوة الحكم في إثبات ٥٨
١. تحليل إجراءات إثبات ولي المفقود في نظام وزير الشؤون الدينية (PMA)
- رقم ١٩ عام ٢٠١٨ ٥٨
٢. تحليل الجهود القانونية لإثبات ولي المفقود في النظام وزير الشؤون الدينية (PMA)
- رقم ١٩ عام ٢٠١٨ ٦٢
٣. تحليل قوة الحكم إثبات ولي المفقود نظام وزير الشؤون الدينية (PMA)
- رقم ١٩ عام ٢٠١٨ من منظور قانون حقوق الإنسان ٦٤

الباب الرابع: الإختتام

- أ. الخلاصة ٧١
- ب. الإقتراحات ٧٣
- قائمة المصادر والمراجع

ABSTRAK

Hadi, M. Shofwan NIM 14219196, 2014. *Kekuatan Hukum Penetapan Mafqud Wali Dalam PMA Nomor 19 Tahun 2018 (Perspektif Undang-undang Hak Asasi Manusia Nomor 34 tahun 1999)*. Skripsi. Jurusan Al-Ahwal Al-Syakhsiyyah, Fakultas Syariah, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang. Pembimbing: Dr. Zaenul Mahmudi, M.A.

Kata Kunci : Kekuatan Hukum, Penetapan, Mafqud, HAM.

Indonesia merupakan Negara Hukum, segala perbuatan masyarakat di dalamnya diatur dan dikontrol oleh sebuah aturan yang bersifat memaksa. Dengan latar belakang tersebut sebuah perkawinan harus legal secara hukum agama. Terbitnya Peraturan Menteri Agama nomor 19 tahun 2018 menjadi payung hukum fenomena perkawinan dengan wali hakim karena wali nasabnya *mafqud* atau hilang tidak diketahui keberadaannya.

Kajian ini difokuskan pada kasus penetapan *mafqud*, yakni *mafqud*-nya wali nikah, khususnya prosedurnya dalam PMA nomor 19 tahun 2018 dan terkait hak-hak subjek hukum dari penetapan *mafqud* tersebut yang akan dikupas perspektif undang-undang Hak Asasi Manusia nomor 39 tahun 1999.

Tujuan utama kajian adalah untuk memahami secara komprehensif tentang fundamental muatan aturan dalam Peraturan Menteri Agama nomor 19 tahun 2018 tentang pencatatan perkawinan dalam hal *mafqud*-nya wali nikah. Suatu usaha untuk mempelajari dan mengerti maksud-maksud fundamental hukum hak asasi manusia terhadap prosedur penetapan *mafqud* dalam Peraturan Menteri Agama tersebut.

Penelitian ini menggunakan metode normatif kualitatif dan juga pendekatan kasus dalam rangka analisis terhadap kasus-kasus yang telah diadili sesuai hukum yang berlaku. Sebagian besar data merukanan data sekunder yang terdiri dari bahan data primer, sekunder, dan tersier dikumpulkan dari proses *library research* atau studi literatur.

Dapat disimpulkan bahwa prosedur penetapan *mafqud*-nya seorang wali nikah dalam Peraturan Menteri Agama nomor 19 tahun 2018 yakni sama dengan sebelum terbit dan berlakunya aturan tersebut. Kemudian menurut undang-undang nomor 39 tahun 1999, penetapan *mafqud* tersebut secara tidak langsung menghapus beberapa hak wali nasab yakni hak menjadi wali atau menikahkan anak perempuan kandunganya, hak kependudukan, hak perwalian dan hak hidup. Sedangkan hak yang tetap terlindungi ialah hak atas harta dan hak atas istrinya.

ABSTRACT

Hadi, M. Shofwan. NIM 14219196, 2014. *“The Power of Law for the Establishment of Mafqud Guardian Marriage Dalam Pma Number 19 Of 2018 (Perspektik of Human Rights Law Number 34 Of 1999).”* Essay. Al-Ahwal Department of Al-Syakhsyiyah, Faculty of Sharia, State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang. Advisor: Dr. Zaenul Mahmudi, M.A.

Keywords: Legal Strength, Determination, Mafqud, HAM.

Indonesia is a rule of law, all actions of the people in it are regulated and controlled by a rule that is compelling. With this background a marriage must be legally legal. The issuance of Minister of Religion Regulation number 19 of 2018 becomes the legal umbrella of the phenomenon of marriage with the guardian of the judge because the guardian of his *mafqud* or missing guardian is unknown.

This study focused on the case of the determination of mafqud, namely the *mafqud* of the guardian of marriage, especially the procedure in PMA number 19 of 2018 and related to the rights of legal subjects from the decree that will be discussed in the perspective of Human Rights law number 39 of 1999.

The main objective of the study is to comprehensively understand the fundamental content of the rules in the Minister of Religion Regulation number 19 of 2018 concerning marriage registration in the case of marriage guardian mafqud. An attempt to study and understand the fundamental intentions of human rights law on the procedures for establishing the *Mafqud* in the Minister of Religion's Regulation.

This study uses qualitative normative methods and also a case approach in the context of analysis of cases that have been tried according to applicable law. Most of the data is secondary data consisting of primary, secondary, and tertiary data collected from the library research process or literature study.

It can be concluded that the procedure for determining the *mafqud* of a guardian in the Regulation of the Minister of Religion number 19 of 2018 is the same as before the issuance and enactment of the regulation. Then according to law number 39 of 1999, the determination of the *mafqud* indirectly removes some of the guardianship rights, namely the right to be guardian or to marry off his biological daughter, population rights, guardianship rights and the right to life. While the rights that remain protected are the rights to property and rights to his wife.

ملخص البحث

محمد صفوان هدي. ١٤٢١٠١٠٦. ٢٠١٩. قوة حكم على إثبات مفقود الوالي في النظام وزير الشؤون الدينية (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ (على منظور قانون حقوق الإنسان رق ٣٤ عام ١٩٩٩). بحث جامعي. قسم الأحوال الشخصية في كلية الشريعة بجامعة. مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج. المشرف: الدكتور زين المحمودي الماجستير.

الكلمة الرئيسية: القوة القانونية، الإثبات، مفقود، قانون حقوق الإنسان.

إندونيسيا هي بلاد القانون ، ويتم نظام جميع أعمال الناس في ذلك والسيطرة عليها من خلال قاعدة ملزمة. مع هذه الخلفية ، يجب أن يكون الزواج قانونيًا. يصبح إصدار نظام وزير الدين PMA رقم ١٩ عام ٢٠١٨ المظلة القانونية لظاهرة الزواج مع ولي النكاح لأن ولي المفقود أو ولي النكاح غير معروف.

ركزت هذه الدراسة على حالة تحديد المفقود ، أي مخلص وصبي الزواج ، وخاصة الإجراءات الوارد في سلطة النقد الفلسطينية رقم ١٩ لعام ٢٠١٨ والمتعلق بحقوق الموضوعات القانونية من المرسوم الذي سيتم مناقشته في منظور قانون حقوق الإنسان رقم ٣٩ لعام ١٩٩٩.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فهم المحتوى الأساسي للقواعد في نظام وزير الدين PMA رقم ١٩ عام ٢٠١٨ المتعلقة بتسجيل الزواج في حالة ولي النكاح. محاولة لدراسة وفهم النوايا الأساسية لقانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بإجراءات تأسيس مفقود في نظام وزير الدين.

تستخدم هذه الدراسة الأساليب المعيارية النوعية وأيضًا نصح الحالة في سياق تحليل الحالات التي جُرِّت وفقًا للقانون المعمول به. معظم البيانات هي بيانات ثانوية تتكون من البيانات الأولية والثانوية والثالث التي تم جمعها من عملية البحث في المكتبة أو دراسة الأدب.

ونخلص إلى أن الإجراءات الخاص بتحديد مودع ولي النكاح في نظام وزير الدين هو نفسه الذي كان عليه قبل إصدار النظام وسنها ، أي أن الشرط يتم تنفيذه خارج قرار المحكمة ، لكن هناك عملية شبه محكمة تمثل دليلاً وشهادة من خلال تقديم شاهدين. بناءً على نظرية القياس المنطقي هو أن ولي النكاح ، وريث الزوج ، وولي الطفل هو مواطن إندونيسي (فرضية رئيسية). يمكن أن يتم تسجيل مفقود السكان بعد الحصول على قرار من المحكمة (القصر الصغرى). خاتمة يجوز تسجيل ولي النكاح ، وريث ، وزوج ، وولي أمر طفل على أنه مفقود بعد الحصول على قرار من المحكمة.

يمكن أن نخلص إلى أن الإجراءات الخاص بتحديد مودع الوصي في لائحة وزير الدين رقم ١٩ لعام ٢٠١٨ هو نفسه قبل إصدار اللائحة وسنها. ثم وفقًا للقانون رقم ٣٩ لعام ١٩٩٩ ، يزيل تحديد الماكود بشكل غير مباشر بعض حقوق الوصاية ، أي الحق في الوصاية أو الزواج من ابنته البيولوجية وحقوق السكان وحقوق الوصاية والحق في الحياة. في حين أن الحقوق التي تبقى محمية هي حقوق الملكية وحقوق زوجته.





أ. خلفية البحث

١ إندونيسيا هي دولة الحكم. ١ كل عمل المجتمع فيه النظام القاهر التي ينظم ويراقبها. ٢
 وعندما غير مناسب بالحكم الموجود فظهر الحق والوجوب، مثل الحدّ كعقاب من فعل معارض
 للحكم أو القانون. ٣ ثم حل جميع المشاكل القانونية إما في شكل قرارات و/ أو إثبات يستطيع
 أن يحل في المؤسسة القضائية.

١ القانون عام ١٩٤٥ فصل ١ آية ٣.

٢ عند فان حان: الحكم هو جميع نظام الحياة القاهر ليحفظ أمور الإنسان. أنظر إلى أكوس سوداريانطت، مدخل علم الشريعة
 مفهومه ونشأته في إندونيسيا. (Malang:Setara press,2015), 13

٣Agus Sudaryanto, *Pengantar Ilmu Hukum Pengertian dan Perkembangan Di Indonesia* (Malang: Setara Press, 2015), 66

الزواج أساسًا شرعيًا في نظر الدين (الإسلام) إذا كان قد نفذ إيجاب وقبول وتحقيق الشروط الأخرى أي زوجين ووليّ النكاح والشهود.^٤ ومع ذلك، هذا الغرور وفقًا للقانون الإندونيسي إذا لم يتم تسجيله وتسجيله وفقًا لما ينص عليه القانون رقم ١ عام ١٩٧٤م عن الزواج فصل ٢ آية (٢)^٥ بالنسبة لأولئك المسلمين المسجلين في إدارة الشؤون الدينية (KUA).

تصحيح الزواج لا بد أن يحفظ حفظًا جيدًا لأن النكاح هو رباط مقدس بين الرجال والنساء يهدف إلى تكوين أسرة سعيدة وأبدية.^٦ على هذا الأساس، يجب الوفاء بجميع أركان وشروط الزواج من أجل الحفاظ على صلاحيتها.

أركان الزواج هي عقد النكاح الذي يوجد مرسح الزوج وولي مرسحة الزوجة.^٧ وجود الولي دورًا مهمًا في الزواج، لأن الزواج بدون وليّ فباطلاً ولاغياً.^٨ لذلك، يجب التأكد من شرعية ولي النكاح.

⁴Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam Di Indonesia* (Jakarta: Sinar Grafika, 2012), 12.

^٥قال في الفصل: "كل الزواج مكتوب عند نظام القانون الموجودة"

⁶Undang-undang nomor 1 tahun 1974 Pasal 1, إلى Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam Di Indonesia* (Jakarta: Sinar Grafika, 2012), 7.

^٧نينغ جوبايدة ، "تسجيل الزواج والزواج غير مسجل وفقًا للقانون المكتوب في إندونيسيا والقانون الإسلامي" ، (جاكرتا: سينار جرافيك ، ٢٠١٠) ، ٩٢ ،

^٨ القانون رقم ١ عام ١٩٧٤م فصل ٢٦ آية (١) ، الفصل: "الزواج الذي يتم عقده أمام موظف مسجل للزواج غير مصرح له ، أو ولي النكاح غير شرعي أو محتجز دون وجود اثنين من الشهود يمكن إلغاؤه بواسطة الأسرة في خط مستقيم من الزوج أو الزوجة ، المدعي العام والزوج أو الزوجة ."

بناءً على مجموعة الشريعة الإسلامية، يتألف الولي القانوني للزواج من ولي النسب وولي الحاكم.^٩ ويبدأ تسلسل الولي أساساً من ولي النسب ، إذا لم يكن الولي موجوداً فعنده مع ولي الحاكم.^{١٠} على سبيل المثال، إذا مفقود الولي فتنفيذه بولي الحاكم.

في نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ ، ينص على تنفيذ الزواج مع ولي الحاكم لأن مفقود يجب أن يمر أولاً بعملية التحقق، أي بطريق الأداء رسالة البيان يعرفه كيلوراهاان أو رئيس القرية.^{١١}

ينبغي أن يعرف قبل وجود نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ في ٢٧ أغسطس ٢٠١٨ الذي ينظم على الخاص، فإن ممارسة إثبات مفقود الولي مناسب بنظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨. ولكن في الماضي مازال بشكل عادة على مداولة موظف إدارة الشؤون الدينية (KUA) وعلماء، بيان مفقود ولي النكاح يثبت بإدارة الشؤون الدينية (KUA) الذي يبدأ بيان أو تقرير من كيلوراهاان.^{١٢} ويستنتج على أن ذلك الإثبات في خارج المحكمة. ولكن في الظاهرة التي يكون فيها الولي آذال، فإن إثبات ولي النكاح يجب أن يمر مؤسسة المحكمة.

^٩ Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam Di Indonesia*, 16.

^{١٠} نظام الوزير الشؤون الدين رقم ٣٠ عام ٢٠٠٥ ، فصل ٢ آية (١) عن ولي الحاكم ، تنص الآية: " للعرائس المحتملات اللاتي يتزوجن في إندونيسيا أو خارجها / خارج إندونيسيا ، لا يكون لديهن الولي النسب المستحقة أو ، أو غير مؤهل ، أو المفقود ، أو الزواج ، ثم عقد بولي الحكيم".

^{١١} نظام الوزير الشؤون الدين عن بتسجيل الزواج رقم ١٩ عام ٢٠١٨ ، فصل ١٢ ، آية (٥).

^{١٢} الفايز الفايز ، إثبات ولي المفقود بمنظور موظف إدارة الشؤون الدينية (دراسة في إدارة الشؤون الدينية في مدينة مالانج) ، بحث العلمي (مالانج: مولانا مالك إبراهيم مالانج ، ٢٠١٧) ، صفحة ٦٥

وكذلك في مجال السكان وخدمات التسجيل المدني، إذا كان هناك عدم وضوح بشأن مكان وجود الشخص، سواء كان ضائعاً أو ميتاً ، ولكن لم يوجد جنازته، فإن التسجيل من قبل موظف التسجيل المدني لن يحدث إلا بعد إثبات المحكمة.^{١٣}

ومن المعروف أن المفقود المقصود في المنطقتين إما في مجال الزواج (ولي النكاح) والسكان (المواطنون الإندونيسيون) هو موضوع قانوني، أي إنسان شخصي يمكنه التصرف أو اتخاذ إجراءات قانونية.

بالإضافة إلى ذلك ، هناك أيضاً إثبات المفقود في أمر الولي والورثة. يجب إثبات الوصاية والورثة في هذا الشأن من خلال الجهود القانونية قبل المحاكمة.^{١٤} لذلك يمكن أن نستنتج أنه في عملية إثبات المشكلتين ، هناك جهود لإثبات مفقود الموضوع القانوني. ثم الحاجة القانونية هي رعاية المصالح القانونية التي لا توجد إلا في البشر الأحياء، ففكرة الشخص في القانون يوكل الشخص الأحياء.^{١٥} في القانون، لا يوجد سوى اثنين من الصور النمطية السلوكية المعروفة، وهي المطالبة المتعلقة بالحقوق والوديون المتعلقة بالحقوق. الإستنتاج أن إثبات المفقود أو زوال الشخص يعني نسخ أو نقل حقوق التصرف وتنفيذ أفعال قانونية من موضوع قانوني إلى موضوع قانوني آخر.

^{١٣} قانون إدارة السكان رقم ٢٤ عام ٢٠١٣ ، الفصل ٤٤ آية (٤).

^{١٤} نظر: القانون رقم ٢٣ عام ٢٠٠٢ عن حماية الطفل الفصل السادس تعزيز السلطة فصل ٣٠ آية (٢) التي تنص على ما يلي: "تنفيذ الرقابة من الوالدين أو إلغاء الكفالة المقصودة في آية (١) من خلال إثبات المحكمة".

^{١٥} Satjipto Raharjo, "Ilmu Hukum", Cet.ke-6, (Bandung: PT.Citra Aditya Bakti, 2006), 68.

تنقسم حقوق الإنسان إلى قسمين هما الحقوق الطبيعية والحقوق القانونية. الحقوق الطبيعية على الجانب الطبيعي للناس نفسه، أما الحقوق القانونية هي حق الشخص بصفته موضوعاً قانونياً وتؤكد على الجانب الشرعي الرسمي^{١٦}.

الحقوق الطبيعية أساسياً تتطلب الشرعية الرسمية لتكون سارية المفعول بطريقة ملموسة في الحياة. بينما يجب أن يكون للحقوق القانونية إطار أساسي في شكل قيم فلسفية في إطار طبيعي للبشر تقتزن بالحقوق الطبيعية.

الحقوق المحتملة في وقت واحد يمكن أن يطلبها أصحاب الحقوق^{١٧} أساساً يجعل من السهل على العروس والعريس المحتملين عقد النكاح شرعياً وفقاً للدين والدولة. ومع ذلك ، فإنه لا يتطلب احتمال أن تكون هذه المرافق عيباً في ارتكاب انتهاك في الزواج. يجب أن يحفظ حق ولي الوالد كولي النكاح حقاً ، لأن الشريعة والقانون الإيجابي صارمان للغاية في نظام ترتيب الحق في أن يصبح ولي النكاح.

ويعود إلى نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ الذي أصبح أساساً لإثبات المفقود في إدارة الشؤون الدينية (KUA) ، فقد كان هذا وفقاً للمؤلفين متسارعاً جداً من خلال نظام الممارسات التي حدثت دون الوساطة إلى الجهود القانونية في المحكمة.

بعيد من نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ يدل في بحث ألفيز الفايز المعنون "إثبات والي المفقود بمنظور إدارة الشؤون الدينية" ، إثبات مفقود ولي النكاح بناءً

¹⁶ Majda El Muhtaj, "Hak Asasi Manusia Dalam Konstitusi Indonesia", Cet.ke-5, (Jakarta: Kencana Prenada Media Group, 2015), 44.

¹⁷ Satjipto Raharjo, "Ilmu Hukum", 67.

على بيان رسالة عن كيلوراهاان ويبرهن في إدارة الشؤون الدينية (KUA). هذا يدل على أنه ينظم فقط الممارسة التي تم تطبيقها.

هذه الظاهرة المثيرة للاهتمام بالنظر إلى أن أي شيء متعلق بنقل وتحويل وإلغاء حقوقها المثالية يجب أن يجتاز جهدا قانونيا أو الإصابات من المؤسسة القضائية. أصبح هذا البحث مثيراً لأن هناك اختلافات في إجراءات الإثبات بين مناطق التسجيل المدني من خلال القرارات القضائية ومنطقة تسجيل إدارة الشؤون الدينية (KUA) التي يتجاوز قرارها حكم المحكمة. و هناك اختلافات في أنواع الموضوعات القانونية بين المواطنين كمقيمين ومواطنين كولي النكاح والورثة والوصاية على الأطفال.

في النهاية، كان الباحث مهتمًا باستكشاف القدرة الموضوعية القانونية من نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ ويجب أن يتم نقل الحقوق من خلال الجهود القانونية قبل المحاكمة ، حتى ينتج عنه حكم يمكن أن يوفر قوة قانونية دائمة.

ثم في هذا البحث سوف نناقش كيف من الأفضل أن يتم اتخاذ الإثبات من خلال إثبات المحكمة وإثبات المحاكم الخارجية من خلال النظر في الجانب الأساسي للمعايير، ثم تحليل منظور حقوق الإنسان.

ب. مشكلة البحث

١. كيف الإجراءات إثبات ولي المفقود من نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩

عام ٢٠١٨ ؟

٢. كيف قوة الحكم في إثبات ولي المفقود من نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩

عام ٢٠١٨ بمنظور قانون الحقوق الإنسان؟

ج. أهداف البحث

١. لمعرفة الإجراءات إثبات ولي المفقود من نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام

٢٠١٨.

٢. لمعرفة قوة الحكم في إثبات ولي المفقود من نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩

عام ٢٠١٨ بمنظور قانون الحقوق الإنسان.

د. فوائد البحث

١. من الناحية النظرية، ترحى من نتائج هذه البحث أن يعطي فكرة جديدة دقة ويصبح أداة

تحليل نقدية المشكلات المتطورة. وترجى أيضاً أن يكون لهذا البحث مساهمة في التطوير

العلمي في المجتمع الأكاديمي.

٢. من الناحية التطبيقية، يستطيع أن يستخدم نتائج هذه البحث كاعتبار للحكومة ومجلس

العلماء الإندونيسيين والقضاة وأولئك الذين لديهم السلطة والسياسة في صياغة و / أو

وضع النظام أو الإثبات. وترجى أن تكون نتائج البحث بمثابة ثروة من المعلومات المفيدة

لمنفذي القانون بحيث تتوافق مع مبادئ بلاد القانون. وترجى أيضاً أن يساهم هذا البحث في وضع تشريعات موجهة إلى الرفاهية العامة والاهتمام بالسلطة وتزامن القانون نفسه.

هـ. تحديد المصطلحات

- للحصول على فكرة وفهم مرتبط بشكل صحيح بهذا البحث، يقدم الباحث العديد من الكلمات الرئيسية التي تؤدي إلى الخطوط العريضة للغرض من هذه البحث، حتى يتمكنوا من تجنب الأخطاء في الفهم. بعض هذه الكلمات الرئيسية، وهي:
١. قوة القانون هي قوة حق متأصل في الموضوع القانوني لفعل القانون.
 ٢. الإثبات هو نتاج قانوني في شكل الإثباتات لشيء لم يُعرف منزلة أو وضع القانوني لفعل القانون.
 ٣. المفقود هو مفقود شخص مجهول وبدون أخبار في وقت طويل.
 ٤. ولي النكاح هو الشخص الذي لديه الحق و / أو يُعطي الحق في الزواج من العروس و العروسة.
 ٥. حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة للإنسان منذ ولادته ، في هذا البحث، المقصود من حقوق متأصلة في وصاية الأب على الطفل ، وحقوق الميراث ، والحقوق كمواضيع قانونية بصفة عامة.

و. منهج البحث

١. نوع البحث

يتضمن هذا البحث نوع البحث المعياري أو البحث القانوني العقائدي.^{١٨} فإن المنظور الموضوعي، هذا البحث بما في ذلك نوع البحث عن الجرد القانوني الإيجابي، هو مقدمة النشاط أساسي للغاية قبل وجود القواعد القانونية *in-concreto* يجب أن تكون معروفة مقدما، ما هو القانون الإيجابي الذي ينطبق.

المخزون القانوني الإيجابي هو عملية إثبات نقدية وتحليلية منطقية ومنهجية.^{١٩} يحاول البحث المعياري استكشاف الجانب الأساسي للمعايير القانونية، من أجل الكشف عن مدى ملاءمة القاعدة لمعايير أخرى.

٢. مدخل البحث

تستخدم هذا البحث منهج دراسة الحالة،^{٢٠} أي عن طريق إجراء دراسة أو دراسة لحالة قرار ولي أمر الزواج في سلطة النقد الفلسطينية رقم ١٩ لعام ٢٠١٨ ، ثم النظر إليها من وجهة نظر قانون حقوق الإنسان في مانوسي رقم ٣٩ لعام ١٩٩٩ .

٣. أنواع البيانات

البحث بشكل عام هناك نوعان من البيانات، وهما البيانات الأساسية هي البيانات التي يتم الحصول عليها مباشرة من المصدر الرئيسي من خلال كلمات وأفعال الأشخاص الذين تتم ملاحظتهم أو إجراء مقابلات معهم.^{٢١} البيانات الثانوية المستخدمة هي

¹⁸ Amiruddin dan Zainal Azikin, "Pengantar Metode Penelitian Hukum", (Jakarta: Raja Grafindo Prasada, 2010), 118.

¹⁹ Amiruddin dan Zainal Azikin, "Pengantar Metode Penelitian Hukum", 121.

²⁰ Peter Mahmud Marzuki, "Penelitian Hukum", Cet.ke-6, (Jakarta: Kencana Prenada Media Group), 94.

²¹ Lexy J Moleong, "Metodologi Penelitian kualitatif", 157.

معلومات في شكل كتب وأعمال علمية ومحفوظات ووثائق حتى القوانين الدولية. المصدر الرئيسي للبيانات الثانوية هو مصدر مكتوب يحتوي على المبادئ الأساسية للعلوم القانونية والآراء للعلماء التقليديين من الصناديق الجامعية التي لديها تصنيف أعلى^{٢٢}.

ثم البيانات المستخدمة في هذا البحث هي بيانات ثانوية، وهي مواد المكتبة التي تشمل الوثائق الرسمية، وكتب المكتبة، واللوائح القانونية، وبحث العلمي والمقالات والوثائق المتعلقة بهذه المواد البحثية. ثم البيانات الثانوية في هذا البحث تشمل ثلاثة مواد قانونية، وهي:

١. المواد القانونية الأساسية وهي المواد القانونية الملزمة. تتكون المادة القانونية الأساسية المستخدمة في هذا البحث من القوانين واللوائح، وهي القانون الجنائي (KUHP)، وقانون الإجراءات الجنائية (KUHAP)، نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ عن تسجيل الزواج، القانون رقم ٢٣ في عام ٢٠٠٢ عن حماية الطفل، القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠١٣ عن التعديلات على القانون رقم ٢٣ عام ٢٠٠٦ عن إدارة السكان وغيرها من القوانين واللوائح التي يمكن أن تدعم هذا البحث.

٢. المواد القانونية الثانوية التي توفر شرحًا للمواد القانونية الأساسية، مثل مشروع القانون، ونتائج البحوث، وعمل المجتمع القانوني، وغير ذلك.

٣. المواد القانونية الثلاثية، وهي المواد التي توفر تعليمات وتفسيرات للقانون الأساسي والثانوي، الأمثلة هي القواميس والموسوعات والمؤشرات التراكمية وغير ذلك.

²² Peter Mahmud Marzuki, "Penelitian Hukum", (Cet. Ke-4; Jakarta: Kencana, 2010), 108

٤. طرق جمع البيانات

طريقة جمع البيانات في هذا البحث دراسة مكتبية Library Research، وهي طريقة لجمع البيانات من خلال البحث وتحليل مواد المكتبة (المطبوعات، نتائج البحوث، النشرات العلمية، المجلات العلمية، إلخ).

٥. طرق تحليل البيانات

يشرح في تحليل البيانات حول إجراءات الإدارة وتحليل بيانات المواد القانونية، وفقاً للطريقة المستخدمة. وإدارة البيانات عادةً من خلال مقاومة المرحلة: التحرير والتصنيف والتحقق والتحليل والإنتاج.

٦. عرض البيانات

تقدم نتائج هذا البحث في شكل أوصاف مرتبة بشكل منهجي، يعني أن البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها سيتم ربطها مع بعضها البعض وفقاً للمشكلات التي تمت بحثها، بحيث تكون ككل موحدة وفقاً لاحتياجات البحث.

٧. طرق تحليل البيانات

لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، تستخدم هذا البحث طريقة التحليل المعياري، وهي وسيلة لتفسير ومناقشة نتائج البحوث بناءً على مفاهيم القانون والمعايير القانونية والنظريات والمذاهب القانونية المتعلقة بالموضوع. هناك حاجة إلى القواعد القانونية كقاعدة رئيسية، ثم ترتبط بوقائع منظور القيمة القانونية (الوقائع القانونية) لحقوق الإنسان

المستخدمة كالفرضية البسيطة ومن خلال عملية مقطعية سيتم الحصول على استنتاجات حول المشكلة.

ز. الدراسة السابقة

استخدم الباحث الدراسة السابقة لمساعدة الباحث على إثبات مكان أبحاثه، ومعرفة تركيز البحث قيد البحث، ومقارنته بالبحث الذي أجراه آخرون. ومن ثم فإن أوجه التشابه والاختلاف معروفة حتى لا يصنع الباحث الانتحال. بالإضافة إلى ذلك، استخدم الباحث البحوث السابقة كمرجع لاستكشاف المشكلات العميقة والمختلفة عن الدراسة السابقة.

البحث المتعلق بإثبات وليّ المفقود قد بحث الباحث السابق بإهتمام في الحكم. ثم يعرض الباحث الدوريات والبحث الجامعي يتعلق بهذا الأمر فيما يلي:

١. فيرا ودياواتي في بحثها بموضوع التحليل القانوني لإثبات ولي المفقود دون من خلال قرارات المحكمة في إدارة الشؤون الدينية (KUA) نغاوي،^{٢٣} مع التركيز دراسة على إثبات ولي المفقود في خارج قرارات المحكمة تحليلها من الناحية القانونية. ونتائج البحث يشتمل على أن عملية إثبات المفقود التي حدثت في إدارة الشؤون الدينية (KUA) في نغاوي تنفيذها بشرط أن يكون بيان ولي المفقود من العروس والعريس معروفاً من قبل رئيس القرية المحلي وقدم شاهدين إلى إدارة الشؤون الدينية (KUA) لتقديم معلومات عن الولي. واستنتاج ولي المفقود دون قرار من المحكمة في نغاوي وفقاً

²³ Vera Widyawati, "Analisis Yuridis Terhadap Penetapan Wali Mafqud Tanpa Melalui Putusan Pengadilan Di KUA Kabupaten Ngawi," Skripsi, (Surabaya: UIN Sunan Ampel Surabaya, 2019).

للقوانين واللوائح المنصوص عليها في الفصل ١٢ آية (٥) نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ عن تسجيل الزواج ، وإذا كان مرتبطاً بالقانون رقم ٢٣ عام ٢٠٠٦ عن الإدارة السكان فلا مناسب لأن القانون لا ينظم ولي النكاح، ولكن ينظم مفقود الشحص في نظام السكان.

٢. أفریز الفائز الريا النور في بالموضوع إثبات وليّ المفقود من ناحية موظف إدارة الشؤون الدينية (دراسة في إدارة الشؤون الدينية مالانج) تركيز على إثبات وليّ المفقود في إدارة الشؤون الدينية على القانون رقم ٢٤ عام ٢٠١٣ م عن إدارة السكاني ومصنف الحكم الإسلام. منهجية البحث المستخدمة هي البحث التجريبي الوصفي، ومدخل البحث يستخدم المدخل النوعي، وعرض البيانات وتحليلها بالوصف الوصفي. ثم نتائج البحث يدل أن إثبات وليّ المفقود يبدأ من رسالة البيان من رئيس القرية ثم تعهد أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) بإحضار شاهدين. ثم يستنتج أنه من الاجتهاد نفسه لأنه لا توجد قواعد تحكم على وجه الإثبات وليّ المفقود. بحيث النظام المكتوب في الفصل ٤ آية ٤٤ من قانون إدارة السكان يفسر موظف إدارة الشؤون الدينية (KUA) ليس على أنها إثبات وليّ المفقود، بل إثبات مفقود الأفراد على مفقود السكان. ثم يدل الدليل على أحكام "مجموعة الشريعة الإسلامية" التي هي *lex specialis* ولا تنتهك القواعد القانونية على المفقود بأحكام من المحكمة. بحيث لا يوجد خلط بين قانون إدارة السكان وقانون الزواج. الفرق مع بحث الباحثة،

هو دراسة متابعة تحاول إعادة بناء تعريف مفقود ولي النكاح والسكان وكذلك أساس

Lex spesimalis derogat lex generali باعتباره الأساس لهذا التحليل البحثي.

٣. محمد أحلص هنوا بالموضوع المفقود في علم الفرائد (عند إمام الشافعي وأبو

حنيفة)^{٢٤} بتركيز على المفقود في الوارث عند إمام المذهب. تستخدم منهجية البحث

تحليلات مقارنة وصفية، ومدخل المعياري والمقارن، والتحليل يستخدم مقارنة وصفية.

ونتائج البحث يدل على أن القاضي الحق في تقرير وضع الشخص المفقود (اجتهاد

الحكيم). أهمية القرار القانوني للأشخاص المفقود في علم الميراث، وتنسيب القانوني في

كل من هاتين الحالتين هما إمام المذهب تناسب مع نظرية المقاصد يعن ضمان

الحماية البشرية والحفاظ عليها وإحفاظ مصلحة الناس. أما بالنسبة للاختلافات عند

الباحث ، يبحث أحلص مفقود أهل الوارث التي إنشاؤها من خلال محكمة، أما هنا

يبحث الباحث عن مفقود ولي النكاح التي يحددها إدارة الشؤون الدينية (KUA). ثم

التساوية هي أن كلاهما يبحث مفقود السكان المواطنين الاندونيسيين.

٤. محمد جمال الدين بالموضوع مذاكرة الحاكم أن يقبل الطلاق باستخدام

الحجة عدم زوج المفقود قبل عامين (دراسة المسئلة رقم

٠٢٠٤/٢٠١٣/٢٠١٣/٢٠١٣/٢٠١٣) مع التركيز على مراجعة نظر القضاة في تقرير

الطلاق لأن الزوج مفقود. منهجية البحث هي البحث المعياري، يستخدم النهج

²⁴Muhammad Ahlis Hanawa, "Orang Hilang (Al-Mafqud) Dalam Ilmu Waris (Menurut Imam Syafi'i dan Imam Abu Hanifah)", Skripsi, (Yoogyakarta: UIN Sunan Kalijaga Yogyakarta, 2016).

²⁵Mohammad Jamaluddi, "Pertimbangan Hakim Mengabulkan Perkara Cerai Yang Menggunakan Alasan Suami Mafqud Selama Kurang Dari 2 (Dua) Tahun (Studi Perkara Nomor 0204/Pdt.G/2013/PA.Mlg)", Skripsi, (Malang: UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, 2017).

نَهجًا قانونيًا وحالة ونهجًا، ثم يستخدم التحليل التفسير القانوني. ثم يدل نتائج البحث على أنه يمكن للزوج أو الزوجة التقدم بطلب الطلاق للمحكمة الدينية على أساس أن أحد الطرفين يترك الطرف الآخر دون سبب وجيه وواضح لمدة عامين متتابعين. ثم يستخدم الاعتبار الذي استخدمه القاضي في هذه الحالة طريقة *Argumentum Per Analogium (Analogy)* لتوسيع اعتباراته في قبول القضية. واستخدام التفسيرات الواسعة كوسيلة لتفسير القانون بما يتجاوز الحدود المعتادة من خلال التفسيرات النحوية. العلاقة مع بحث المؤلف، يبحث جمال العلاقة بين الزوج و *argumentum per analogium*، أما الباحث يبحث عن مفقود ولي النكاح الذي يتم إثبات في إدارة الشؤون الدينية (KUA).

بعض البحوث التي قدمها المؤلف هي البحوث التي لها نفس الأعراض أي مفقود الشخص، ولكن مع التركيز على البحوث المختلفة. هناك دراسات تستخدم آراء القضاة، ثم وجهة نظر مسؤولي إدارة الشؤون الدينية (KUA)، وهناك أيضًا أولئك الذين يبحثون البحث باستخدام آراء إمام المذهب والدراسات القانونية الإيجابية. الدراسة في هذا البحث لها أوجه تشابه مع الأبحاث السابقة. ومع ذلك، يركز الباحث هذا البحث على القوة القانونية من إثبات المفقود الذي تم تنفيذه في خارج قرار المحكمة، أي تحليل أساسي نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨، ثم تقشيرها كليًا باستخدام منظور حقوق الإنسان.

فيما يلي جدول مقارنة ليسهل للقراء على أوجه التشابه والاختلاف في كل

نتائج البحوث التي أجراها باحثون سابقون.

جدول ١. المقارنة

الرقم	الاسم	الموضوع	التسابه	الإختلاف
١.	فيرا ودياواتي	التحليل القانوني لإثبات ولي المفقود دون من خلال قرارات المحكمة في إدارة الشؤون الدينية (KUA) نغاوي	الأغراض من هذا البحث هو إثبات ولي المفقود في خارج قرار المحكمة.	في الدراسة السابقة، التركيز أكثر على الدراسات القانونية على إثبات ولي المفقود خارج قرار المحكمة. أما في هذا البحث تركز على القوة القانونية إثبات المفقود في خارج قرار المحكمة في

<p>نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ على منظور حقوق الإنسان.</p>				
<p>أفريز الفائز الربا النور</p>	<p>٢.</p>	<p>إثبات وليّ المفقود من ناحية موظف إدارة الشؤون الدينية (KUA) (دراسة في إدارة الشؤون الدينية مالانج)</p>	<p>الأغراض من هذا البحث هو ولي المفقود ولي المفقود ثم صلته بالقواعد و / أو القوانين المطبقة في إندونيسيا.</p>	<p>في الدراسة التركيز أكثر على الدليل المطبقة في إندونيسيا.</p>
<p>أما في هذا البحث، يمكن القول إنها دراسة</p>				

<p>متابعة من هذه الدراسة السابقة. ركز هذا البحث أكثر على قوة القانون إثبات المفقود في خارج إقرار حكم المحكمة نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ على منظور حقوق الإنسان.</p>				
<p>في هذه الدراسة السابقة، كانت أكثر تركيزًا على</p>	<p>الأعراض من هذا البحث هو مفقود الشخص</p>	<p>المفقود في علم الفرائد (عند إمام الشافعي وأبو حنيفة)</p>	<p>محمد أحلص هنوا</p>	<p>٣.</p>

المفقود في أمر الميراث ثم يبحث في نظر الإمام الشافعي و لإمام أبو حنيفة. أما في هذا البحث، ركزت على قوة القانون إثبات المفقود في خارج إقرار حكم المحكمة نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ على منظور حقوق الإنسان.				
---	--	--	--	--

في هذه الدراسة	الأعراض من	مذاكرة الحكيم أن يقبل الطلاق	٤. محمد جمال
السابقة، كانت	هذا البحث هو	باستخدام الحجة عدم زوج	الدين
أكثر تركيزاً على	مفقود الشخص	المفقود قبل عامين (دراسة	
النظر في القضاة		المسئلة رقم	
الذين يمنحون		(0204/Pdt.G/2013/PA.Mlg	
قضايا الطلاق			
التي تستخدم			
أسباب مفقود			
الزوج أقل من			
عامين (عامين).			
أما في هذا			
البحث، ركزت			
على قوة القانون			
إثبات المفقود في			
خارج إقرار			
حكم المحكمة			
نظام وزير			

الشؤون الدين				
رقم (PMA)				
١٩ عام ٢٠١٨				
على منظور				
حقوق الإنسان.				

ح. هيكل البحث

لسهولة الفهم الواضح والترتيب. ينظم هذا البحث اهتم على قاعدة كتابة البحث العلمي. ينظم هذا البحث على خمسة الأبواب وكل الباب يحتوي على البحوث المختلفة، فيما يلي:

الباب الأول: المقدمة. هذا الباب يحتوي على خلفية البحث ببيان الأسباب ولماذا يحتاج بهذا البحث أن يقام أسئلة البحث يكون أساس البحث، أهداف البحث يكون تحقيق أمل البحث، فوائد البحث يكون منافع من هذا البحث إلى المجتمع خاصة تركيز البحث. وتحديد المصطلحات لبيان مقصود الموضوع من هذا البحث يكون الكلمات الأساسية. الدراسة السابقة يحتوي على المراجع عن البحث العلمي يتعلق بمجتمع البحث ثم كبرهان على إبتكار البحث. وهيكل البحث لمساعدة القارئ لكي يفهم ترتيب الكتابة بسهولة.

الباب الثاني: إطار النظري، هذا الباب يتكون من الدراسة السابقة و إطار النظري. وهذا الأدوات لتحليل وتبيين مجتمع البحث وإجابة أسئلة البحث. أما موضوع البحث السابق وإطار النظري هذا البحث يبحث عن إثبات المفقود أو زوال وليّ النكاح أو المواطن.

الباب الثالث: نتائج البحث وبحثها، سيعرض و سيبين البيانات في هذا الباب الذي ينال الباحث في الميدان بحسب مجتمع البحث وتحليلها. نتائج البحث وبحثها في هذا البحث يتكون من ثلاثة فروع كما في أسئلة البحث هي الإجراءات إثبات وليّ المفقود في من نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ قوة الحكم في إثبات وليّ المفقود من نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ بمنظور الحقوق الإنسان.

الباب الرابع: الإختتام، سيعرض هذا البحث الفكرة العلمية و يجب كل أسئلة البحث. هذا البحث يتكون من الإستنتاج يحتوي على الخلاصة من هذا البحث والاقترحات يحتوي على الترغيب المستهدف إلى المجتمع المتعلقة لتقدم ومصلحة العامة



الباب الثاني

إطار النظري

أ. الزواج

١. مفهوم الزواج

الزواج هي إرتباط الظهيرية والبطينية بين الرجال والنساء كزوج وزوجة بهدف تكوين

أسرة سعيدة وأبدية على أساس الإله الواحد.^{٢٦} أما الزواج عند إمام الشافعي هو عقد يصبح

قانوناً للعلاقات الجنسية بين الرجال والنساء.^{٢٧} الزواج هو إحدى من المراسيم الدينية لتكون

^{٢٦} انظر زين الدين علي ، القانون المدني الإندونيسي ، (جاكرتا: سينار غرافيك ، ٢٠٠٦) ، ٧ .

^{٢٧} إدريس راموليو ، قانون الزواج الإسلامي ، (جاكرتا: بومي أكسارا ، ٢٠٠٤) ، ٥٤ .

قادرة على تنفيذه، لأن الزواج يمكن أن تقلل من المعصية، إما في شكل الرؤية أو في شكل الزنا.

وفي الفصل ١ من الباب الأول من القانون رقم ١ عام ١٩٧٤: "الزواج هو إرتباط الظهيرية والبطينية بين الرجال والنساء كزوج وزوجة بهدف تكوين أسرة سعيدة وأبدية على أساس الإله الواحد"^{٢٨}. في سورة الروم آية ٢١ هي إحدى من قوانين الزواج الأساسية:

وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ.

"ومن بين علامات قدرته هو أنه خلق لك زوجات من نوع خاص بك ، لكي تكون مائلاً وأمناً له، وتجعلك تحب ومودة. إن في ذلك الأحوال، هناك علامات لأولئك الذين يتفكرون"^{٢٩}.

إذا، الزواج عند الإسلام يهدف إلى اتباع إرشادات الدين من أجل بناء أسرة متناغمة وسعيدة. في هذه الحالة يتم تنفيذ الحقوق والالتزامات في الأسرة ، وظهور سكينه الظهير والبطين والسعادة في الأسرة.

أما في بيان أعلاه ، فيمكننا معرفة مبادئ الزواج التي تشمل عدة مبادئ. سيتم مباحثه بعد ذلك بعض مبادئ الزواج في النقطة التالية للمباحث.

٢. مبادئ الزواج

²⁸ Inpress, No. 1 Tahun 1991, Kompilasi Hukum Islam

²⁹ Q.S. Ar-Rum (30):21. Diterjemahkan oleh Departemen Agama RI. (Bandung: PT.SYGMA 2009)

مبادئ قانون الزواج الناشئة من القرآن والحديث ، وتحديدتها بعد ذلك في الخطوط القانونية من خلال القانون رقم ١ عام ١٩٧٤ عن الزواج وتجميع الشريعة الإسلامية في عام ١٩٩١ الذي يتضمن ٧ (سبعة) مبادئ أو قواعد القانون ، فيما يلي:^{٣٠}

- أ. تكوين أسرة سعيدة وأبدية. الأزواج والزوجات يساعدون بعضهم البعض ويكملون بعضهم البعض حتى يتمكنوا من تطوير شخصياتهم لتحقيق رفاهة الروحاني و المادي.
- ب. تعتمد صحة الزواج على القانون الديني والثقة لأولئك الذين ينفذونه ، ويجب أن يسجلها الموظف المعتمد.
- ج. أساس الزواج الأحادي مفتوح. أي إذا كان الزوج غير قادر على الإنصاف في حقوق زوجته إذا كان أكثر من واحد يكفي زوجته.
- د. أساس المرشحات للأزواج والزوجات في المستقبل أرواحهم الجسدية للزواج، لتحقيق الغرض من الزواج بشكل جيد والحصول على ذرية جيدة وصحية، لذلك لا يفكرون في الطلاق.
- هـ. أساس يصعب الطلاق.
- و. أساس توازن الحقوق والواجبات بين الزوج والزوجة ، سواء في الحياة المنزلية أو في العلاقات المجتمعية.
- ز. أساس تسجيل الزواج. تسجيل الزواج يجعل من السهل معرفة البشر المتزوجين.

³⁰ Inpress, No. 1 Tahun 1991, Kompilasi Hukum Islam

٣. شروط الزواج وأركانه

الزواج هو إحدى من العبادات ولديه شروط مثل العبادات الأخرى. والشروط

المقصودة والمضمنة في قانون الزواج والمملكة المتحدة فيما يلي:^{٣١}

أ. شروط الزوج

- إسلام
- الرجال
- واضح وجوده
- يستطيع أن يعطي العقد
- لا يوجد سدّ النكاح

ب. شروط الزوجة

- إسلام
- النساء
- واضح وجوده
- يستطيع أن يعطي العقد

- لا يوجد سدّ النكاح

ج. شروط وليّ النكاح:

- الرجال

³¹ Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam Indonesia*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2006), 12.

- بالغ

- يملك الحق الويّ

- لا يوجد سدّ النكاح

د. شروط شاهد النكاح:

- على الأقل رجلين

- حاضر في إجاب قباول

- يعرف مقصود العقد

- اسلام

- بالغ

هـ. شروط إجاب وقباول:

- يوجد الكلمة أن ينكح من الويّ

- يوجد الكلمة أن يقبل من الرجال

- يستخدم كلمات النكاح وما أشبه ذلك

- بين الإجاب والقباول متصل

- بين الإجاب والقباول واضح المقصود

- الشخص المتعلق بإجاب وقباول لا يقوم بالحج أو العمرة.

- مجلس الإجاب والقباول لا بد أن يحضر على الأقل أربعة أشخاص، فهي:

الرجال أو وكيله، ولي النساء أو وكيله، شاهدان.

أركان الزواج في تجميع الشريعة الإسلامية، الفصل ١٤، وهي وجود الأزواج المحتملين، والزوجات المحتملات، وولي النكاح، وشاهدين، وإيجاب وقبول. أما شروط الزواج في قانون الزواج رقم ١ عام ١٩٧٤ الفصل ٦ و ٧ فيما يلي: ٣٢

- (١) يجب أن يكون هناك اتفاق من العرائس المحتملين
 - (٢) الزواج أقل من ٢١ سنة يجب أن يحصل على إذن من كلا الوالدين
 - (٣) إذا توفي الوالدان، فما يكفي من الوالدين الذين ما زالوا قادرين على التعبير عن إرادتهم
 - (٤) في حالة وفاة كلاهما، يتم الحصول على إذن الولي من أعلى النسب طالما أنهم لا يزالون هناك.
 - (٥) الزواج مسموح إذا بلغ الرجل سن ١٩ سنة والمرأة ١٦ سنة
 - (٦) في حالة الانحرافات المتعلقة بالعمر، يمكن طلب الاستغناء عن المحاكم الدينية أو غيره من المسؤولين المعيّنين من قبل كل من الأبوين من الذكور والإناث.
٤. ولي النكاح
- أ. مفهوم ولي النكاح

ولي النكاح هو الرجل الذي لديه في عقد الزواج سلطة الزواج من عروس العروس المرتقبة. ٣٣ الولي بمثابة الناس الذين يتبنون الزواج ليكون قانونياً. الزواج غير صالح بدون

³² Inpress, No. 1 Tahun 1991, Kompilasi Hukum Islam

³³ H.Zahri Hamid, *Pokok-pokok Hukum Perkawinan Islam dan Undang-Undang perkawinan di Indonesia*, (Yogyakarta: Binacipta, 1978), 28

ولي. أصل الكلمة الولي يعني الحامي أو المساعد أو الحاكم. الولي لديهم العديد من المعاني ، فيما يلي:

١. الأشخاص الذين يلتزمون بموجب القانون (الدين والعادات) برعاية الأيتام وأطفالهم قبل تخرج الطفل.

٢. مربية العروسة في وقت الزواج (أي أولئك الذين يعدون الزواج من العريس).

٣. الصالح (المقدسة) ناشرون الدين

٤. رئيس الحكومة وغيرها.

الشخص الذي له الحق أن ينكح امرأة هو الولي ، إذا كان الولي غير قادر على التصرف كولي ، فيمكن نقل حق وليها إلى شخص آخر. تعيين الولي بناءً على مقياس الأولوية بطريقة منظمة تبدأ من الأشخاص الأكثر استحقاقًا ، أي الأشخاص الأكثر دراية وأقوى علاقة بالدم ، وجمهور العلماء ، مثل الإمام مالك، وقال الإمام الشافعي إن الولي كان وريثًا ، وقد أخذ من خط الأب ، وليس سلالة الأم.

رأى جمهور العلماء أن المرأة لا ينبغي أن تنفذ عقد النكاح لنفسها أو للآخرين. ولكن يجب أن يكون متزوجًا من وليه أو بتقديم ولي الذي يوكله. إذا كانت هناك امرأة تنفذ عقد النكاح (بدون ولي) ، فسيتم إلغاء عقد النكاح. هذا ما يقوله غالبية خبراء الفقه. لكن العلماء بمذهب حنفي قالوا "قد تقوم المرأة بعقد النكاح لنفسها، لأنها قد تعقد عقوداً مثل البيع والشراء والإجارة (الإيجار)، والراهن (البيدق) وغير ذلك."^{٣٤}

³⁴ Syaikh Hasan Ayyub, *Fikih Keluarga*, (Jakarta: Pustaka Al-Kautsar, 2001), 49

رأى علماء الإمامية بأن المرأة البالغة وبصحة جيدة لها الحق في التصرف في جميع أشكال المعاملات وغير ذلك، وكذلك في مسائل النكاح، سواء كانت عذراء أو أرملة، سواء كان لديها أب أو جد أو غيرهم من أفراد الأسرة، أم لا. لا يزال يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال. يجادل أتباع مذهب الإمامية بكلمة الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة الآية ٢٣٢:

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَنْ أَرْزُوهُنَّ
 إِذَا تَرْضَوْنَ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
 الْآخِرِ ذَلِكَ مَزَكَّى لَكُمْ وَأَطْهَرَ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢٣٢)

بمعنى: "لا تمنعهم (الأمناء) من الزواج مرة أخرى بزواج المستقبل"^{٣٥}

بالإضافة إلى التمسك بنص القرآن البقرة الآية ٢٣٢، فإن أتباع الإمامية يلتزمون أيضًا بالحجج المنطقية. تنص هذه النسبة على أن لكل فرد حرية تامة في العمل، وليس لأحد أن تربطه علاقة قرابة أو بعيدة معه من لديه السلطة عليه ويجبره على ذلك.

ب. الأساس القانوني ولي النكاح

يرى جمهور العلماء (سوى الحنفية) بأن الزواج غير الصحح دون ولي. بعض الأساسيات

التي يستخدمونها هي:

³⁵ Q.S. Albaqarah (2):232. Diterjemahkan oleh Departemen Agama RI. (Bandung: PT.SYGMA 2009)

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا
تَرْضَوْنَ بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢٣٢)

المعنى: "إذا كنت عقلياً زوجاتك ، فحينئذٍ ينتهي الوقت ، فلا تمنعهما (الأمناء) من الزواج مرة
أخرى من الزوج المستقبلي ، إذا كان هناك استعداد بينهما بطريقة معروف".
إذا يُنطلق امرأة من قبل الزوج ، وبعد انتهاء عدتها ، يجوز للمرأة أن تتزوج مرة أخرى
من زوجها السابق (هناك حكم بعد الطلاق الثلاثي أو الطلاق البائن) أو رجل آخر ، لا يجوز
أن يمنع أو ينهى إذا كان هناك اتفاق العروس المحتملين.

هذه الآية يدل على أن وضع الولصي ومكان وجوده يجب أن يكون موجودا لكل امرأة
ويجب ألا يتم تجاهله أو إنكاره.^{٣٦}

تقول سورة النور في الآية ٣٢:

وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا
وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ وَسُلُوءُ اللَّهِ مِنَ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ
شَيْءٍ عَلِيمًا (٣٢)

معنى: "وتزوج أولئك الذين بينكم ، وأولئك الذين يستحقون (رفيق) من عبيدك الذين هم
رجال وعبيد النساء الخاص بك. إذا كانوا فقراء الله ستمكنهم بنعمته. والله أوسع (هبة)
وعلم".

³⁶ M.Ali Hasan, *Pedoman hidup berumah tangga dalam Islam*, ed I, cet.II (Jakarta:Siraja,2006), 70

إلى جانب الآية أعلاه ، هناك آية أخرى تؤكد موقف القديسين. وكلمة الله:

وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُْ وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا

أَعَجَبْتُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ

وَلَوْ أَعَجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ

بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٢١)

المعنى: "ولا تتزوج المشركين ، قبل أن يؤمنوا. بالتأكيد امرأة العبد المؤمن أفضل من المرأة الوثنية ، على الرغم من أنها تجذب قلبك. ولا تتزوج المشركين (مع النساء المؤمنات) قبل أن يؤمنوا. من المؤكد أن المؤمن الذي يكون عبداً أفضل من الوثني ، على الرغم من أنه يجذب قلبك. يدعون إلى الجحيم ، بينما يدعو الله إلى الجنة والمغفرة بإذنه. وشرح الله آياته (وصاياه) للرجال حتى أخذوا الدروس".

هذه الآية موجهة إلى ولي حتى لا يتزوجوا من النساء المؤمنات مع المشركين. جمهور العلماء بالإضافة إلى استخدام الآية أعلاه كأساس لإلزام الولي في الزواج ، يؤكد رأيه بسلسلة من الأحاديث فيما يلي:

١. أحاديث النبي عن أبي بردة بن أبو موسى وفقاً لرؤية أحمد وخمسة رواة حديث ، كما يلي:

لانكاح إلا بولي (روي أحمد والأربعة)

"الزواج غير المشروع إلا بحضور الولي. (رواية أحمد وأربعة كهنة)"

٢. أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة الصادرة عن أربعة رواة حديثين غير

النسائي:

أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل

"أي امرأة تتزوج دون إذن ولي أمرها ، يتم إلغاء زواجها".

٣. الحديث من أبي هريرة نقلا عن كلام النبي

لا تزوج المرأة ولا تزوج المرأة نفسها

"لا يجوز على النساء ألا يتزوجن من النساء والنساء ولا يجوز أن يتزوجن".

من الحديث أعلاه ، ينبغي أن يكون مفهوما أنه لا يجوز للمرأة أن تتزوج نفسها إذا

حصلت على إذن من امرأة ، لأن المرأة لا تملك سلطة القيام بذلك.

إذا حصلت على إذن من ولي ، ولكن لأسباب عديدة (الإقامة عن بعد ، أثناء

الاحتجاز وغير ذلك) ، لا يمكن للوصي أن يتزوجه مباشرة ، ثم يصبح القاضي (الرئيس) هو

وصيه.

وكذلك للمرأة لا يجوز أن يوكل شخصًا يتزوجها ، لأنها لا تتمتع بسلطة القيام بذلك.

ج. شروط ولي النكاح

٣٧. هناك تسعة شروط يجب الوفاء بها لتصبح ولي النكاح ، فيملي يلي:

١. بناءً على رغبة النفسي (اختيار) ، لا يصح الزواج من ولي الإضطراري.

٢. بليغ

٣. العقل ، عند الإجماع ، لا يوجد ولي لجنون يستمر جنونه.

٤. الحرية ، لا يوجد ولي للعبيد عند الإجماع.

³⁷ Risidin, *Fiqh Munakahat Praktis, terjemahan kitab Dhau' al-Misbah fi Bayan Ahkam al-Nikah karya Hadratus Syaikh KH. Muhammad Hasyim Asy'ari*, (Malang: Litera Ulul albab, 2013), 51

٥. الرجال، وليس حقوق الولي للمرأة. لذلك ليس من القانوني للمرأة أن تعقد عقد النكاح

لنفسها، سواء إيجاب أو القبول ، سواء لنفسها أو للآخرين.

٦. العدل ، لا يوجد حق ولي لشخص فاسق ، بخلاف مسؤول رفيع (الإمام الأعظم) ،

لأنه في الحقيقة الشر هو عيب يصيب الشهود ، وبالتالي يعوق حقوق الأوصياء

بوصفهم عبداً (الذين ليس لديهم حقوق الوصي أيضاً) ، هو رأي الإمام الشافعي. أما

أن جمهور علماء السافعية يرى في وقت لاحق أن الشخص الفاسق قد يكون الولي

على الزواج. اختار الإمام النواوي وابن شلح والإمام السبكي الرأي الذي يعبر عنه

الإمام الغزالي ، أي الولي الدائمة على الفاسق ، إذا تم تسليم حقوق الولي إلى ولي

القاضي الفاسق.

المقصود بالعدل في هذه الشريعة هو الشخص الذي لم يرتكب أي خطيئة

كبيرة ، ولا يلتم الخطايا الصغيرة. إذا كان الشخص هو مرتكب خطيئة كبيرة أو

ارتكب دائماً خطيئة صغيرة ، فلا يحق له أن يكون ولياً إلا إذا تاب. هذا لا ينطبق إلا

على الولي بخلاف ولي ر للقاضي ، فالعدل لا تصبح شرطاً لولي القاضي في الزواج من

شخص ما.

٧. اسلام ، لا يوجد حق ولي لغير المسلمين في الزواج من امرأة مسلمة ، وقد تكون ولي

للمرأة غير المسلمة.

٨. لا أمية أو خرف أو أغبياء ، وليس محجور عليه بسبب غباءه (أي الأشخاص الذين

يعيقون شؤونهم ، خاصة في إدارة الممتلكات ، لأنهم لا يزالون أغبياء)

شروط الزواج الأخرى حرية وصحية وناضجة ، سواء كانوا من أتباع الإسلام أم لا . لا يشترط على الولي أن يكون عادلاً ، لذلك فإن الشخص العصيان لا يفقد حقه في أن يكون ولياً في الزواج ، إلا إذا تجاوز أخطائه حدود الحياء الشديد. لأن الولي من الواضح أنه لم يطمئن الشخص الذي كان يعتني به. لذلك ضاع حق الولي .

د) سلسلة ولي النكاح

في ترتيب موقع مجموعة الولي، إذا شوهد في ذلك الحين في مجموعة واحدة من الأبناء ، هناك العديد من الأشخاص الذين يحق لهم على قدم المساواة أن يكونوا الولي ، والأكثر حقاً هم أولئك الذين يكونون أقرب إلى درجة القرابة من العروس المحتملين. إذا كانت الدرجة نفسها من القرابة في مجموعة واحدة ، فإن أكثر من يحق له أن يكون ولياً هو قريب بيولوجي لأقارب غير الأشقاء أو أقارب الأب. إذا كانت نفس الدرجة من القرابة في مجموعة واحدة تساوي الدرجة البيولوجية أو نفس درجة الأب ، عندها يحق لهم بالتساوي أن يصبحوا ولي من خلال إعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنًا والوفاء بشروط الولي. إذا كان الطلب الأكثر أهلية لا يتأهل كولي ، على سبيل المثال يكون الولي عاجزاً عن الكلام ، أو صمًا ، أو قديماً بالفعل ، فإن الحق في أن يكون ولياً ينتقل إلى ولي آخر بترتيب الدرجة التالية. بشكل عام ، ترتيب ولي النكاح من ولي نصاب هو كما يلي:^{٣٨}

١ . الأب الشقيق

٢ . الجد (من خط الأب) وجرا من خط الذكور.

³⁸ Ahmad Rofiq, *Hukum Perdata Islam di Indonesia Edisi Revisi*, (Jakarta: Rajawali press, 2013),67

٣. الأخ الشقيق

٤. الاخ نفس الأب

٥. ابن أخ شقيق

٦. ابن أخ نفس الأب

٧. ابن من ابن الأخ الشقيق

٨. ابن من ابن الأخ نفس الأب

٩. عم الشقيق

١٠. أخ الأب (عم نفس الأب)

١١. ابن العم الشقيق

١٢. ابن العم نفس الأب

١٣. أخ الجد الشقيق

١٤. ابن أخ الجد الشقيق

١٥. ابن أخ الجد نفس الأب

هـ. ولي النكاح في مجموعة الشريعة الإسلامية

يوجد في الفصل ١٩ أن ولي النكاح في الزواج هو ركن يجب الوفاء به العروس

المرتقبة التي تتزوجها. تنص الفصل ٢٠ على ما يلي:

أ. الشخص الذي يعمل كولي على الزواج هو الرجل الذي يناسب بسروط الشريعة

الإسلامية وهي المسلم والعقيل والبالغ.

ب. ولي النكاح تتكون من:

(١) ولي النسب

(٢) ولي الحكيم

تنص الفصل ٢٢ على أن الولي الأكثر حقًا على الزواج، لا يُعتبر الترتيب كولي على

الزواج أو لأن ولي النكاح هو عاجز عن الكلام ، وصم وأمي بالفعل ، ثم ينتقل الحق إلى

ولي النكاح آخر للزواج وفقًا للدرجة التالية.

ب. مفقود في قانون مدني (Perdata)

أ) التعريف

لغة من المفقود بمعنى إزالة. كلمة مفقود إسم المفعول من فقد-يفقد بمعنى

إزالة.^{٣٩} المفقود اصطلاحاً: إزالة الشخص لأن لسبب المعين. إما مفقود الشخص بدون

السبب الواضح والصحيح، وهذا يسبب المتضرر أحد منهما الذي يترك الزوج أو الزوجة.

يقصد الفرائدون المفقود هو الشخص الذي يترك الساكن بعدم الأخبار

ولا يعترف مكانه وحياته وموته.^{٤٠} إزالة الشخص في الفقه يسمى بالمفقود هو الشخص

بمقطوع الأخبار ولا يعترف حياته وموته.

³⁹ Ahmad Warson Al-Munawwir, *Kamus Al-Munawwir Arab-Indonesia Terlengkap*, (Yogyakarta: Pustaka Progressif, 1997), 321.

⁴⁰ Fatchur Rahman, *Ilmu Waris, cet.3*, (Bandung: Al-Ma'arif, 1994), 504.

آراء إمام الشافعي أن المفقود حكمه "حياه" حتي الشخص نفس العمر معهم

قد مات ويمكن لا يستطيع الحياة بهذا العمر أو الوقت في هذه الدائرة.

قال الحنفية إن مفقود:

الَّذِي لَا يُدْرِي حَيَاتَهُ وَلَا مَوْتَهُ

المعنى: هذا هو الشخص الذي لا يعرف أنه يعيش ويموت.^{٤١}

أما أوضحت المالكية:

المَفْقُودُ هُوَ الَّذِي غَابَ عَنِ أَهْلِهِ وَفَقَدُوهُ حَتَّىٰ انْقَطَعَ خَبَرُهُ

المعنى: المفقود هو شخص مفقود من عائلته ويشعرون أن الشخص قد فقد الخبر هذا شخص المفقود.

من بعض التعاريف المذكورة أعلاه ، يفهم أن المفقود هو إزالة الشخص من مكان ما ، والأخبار غير معروفة ومكان وجوده مؤكد ، ولا يُعرف هل هو ما يزال حي أم مات. الولي المفقود هو الولي المفقود من عائلته دون معرفة مكانه وموعده. ذاهب الولي قد يكون بسبب عمدا وهروب بسبب شيء ما ، أو ربما بسبب وفاته ولم يكن معروفاً ، أو ربما بسبب شيء آخر.

(ب) أنواع المفقود

استناداً إلى شرح الولي الموقود ، يقول الكاتب أولاً إلى أنواع المفقود المتعلقة بالموقف المالكية والحميلية.

⁴¹ Ibnu Humam AlHanafi, *Fathul Qodir*, juz 6 (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah, t.th), 133

المالكية تقسم المفقود إلى أربعة أنواع ، وهي:

(١) ضائع في بلد إسلامي

(٢) ضائع في أرض العدو (كافر)

(٣) ضائع في الحرب الإسلامية ، وهي الحرب بين المسلمين. آراء مالك بأنه كان مساوياً لشخص قُتل دون الاضطرار إلى الانتظار. وقال رأي آخر إنه يجب انتظارها بناءً على مكان الحرب القريب أو البعيد. لكن بالنسبة لمالك، فإن فترة الانتظار الأطول هي سنة واحدة.

(٤) ضائع في الحرب مع الكفار. حول هذا الموضوع هناك أربعة آراء. أولاً ، القانون هو نفسه قانون السجين. ثانياً ، القانون هو نفس الشخص الذي قُتل بعد انتظاره لمدة عام. إلا إذا كان في مكان واضح ، فهو مساوٍ لقانون الأشخاص الذين فقدوا في الحرب وأعمال العنف التي تحدث بين المسلمين. ثالثاً ، القانون هو نفسه الذي فقد في أرض المسلمين. رابعاً ، القانون هو نفس قانون الشخص الذي قُتل فيما يتعلق بزوجته ، وكذلك قانون الشخص الذي فقد في البلد الإسلامي فيما يتعلق بممتلكاته. يجب أن تنتظر حتى يتم تقسيم الكنز.

أما مذهب الحنبلي في العلماء تقسم المفقود إلى نوعين، هما:

(١) ضائع وفقاً للولادة ، مثل الذهاب إلى مكان غير خطير ، والدراسة والتجول.

(٢) ضائع الشخص الذي لم ينج حسب الولادة ، مثل شخص ضائع فجأة بين عائلته ، أو خرج للصلاة لكنه لم يعد مرة أخرى، أو غادر بسبب الحاجة أنه يجب أن يعود ، ثم لم يكن هناك أخبار أو فقد بين اثنين القوات التي تقاتل أو تتزامن مع غرق سفينة.

(ج) إثبات المفقود

إثبات الحاكم عن موت المفقود يتكون من: (١) يعتمد على البراهن الصحيحة، ويصحح الشريعة، ويستطيع أن يقرر إثبات الحكم. (٢) يعتمد على الحالة لا يستطيع أن يقرر إثبات الحكم.

يختلف العلماء على الوقت بداية جائر إثبات الموت لفاقد، فيما يلي:

١. إمام أبو حنيفة، أبو يوسف، إمام الشافعي ، ومحمد ابن الحسن يعبر أن الفاقد جائر إثبات موته عند الحاكم إذا لا يوجد الشخص من الأصحاب نفس العمر معه أن يعيش. وهذا الوقت لا يستطيع أن يعين، فلذلك رجع إلى إجتهد الحاكم. ويستطيع الحاكم أن يقرر موت المفقود بالإجتهد لبناء الصلحة.
٢. إمام مالك، في إحدى آراءه يقرر أن يجوز الحاكم بإعطاء إثبات موت المفقود أربعة سنوات. إستناده على قول عمر ابن خطاب:

"إِذَا امْرَأَةٌ فَقَدَتْ زَوْجَهَا لَمْ تَدْرِ أَيْنَ هُوَ فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ثُمَّ تَحِلُّ (رواه البخار والشافعي)"

٣. عبد المالك ابن الجسون يعبر أن المفقود بعمر ٩٠ سنوات بعمر وقت رحاله. لأن كما العدة، لا يمكن الشخص أن يبلغ العمر بعد ٩٠ سنوات. ابن عبد الحكم يقرر أن

ينظر المفقود حتى ٧٠ سنوات بعمر وقت رحاله. بقول رسول الله: "أَعْمَارُ أُمَّتِي بَيِّنٌ

سَبْعِينَ وَ سِتِّينَ".

٤. إمام أحمد، يقرر الوقت أن يجوز الحاكم إثبات موته، بحالتين: (أ) يمكن مفقود

الشخص أن يحمل المخاطرة، (ب) لا يمكن مفقود الشخص أن يحمل المخاطرة.

آراء جمهور العلماء في إثبات موت المفقود لا بد أن ينتظر حتى الأوقات المعينة الذي

لا يمكن أن يعيش في هذا الوقت أو العصر.^{٤٢}

(د) المفقود في تجميع الشريعة الإسلامية

تجميع الشريعة الإسلامية هو في الأساس قاعدة مخصصة خصيصاً للأشخاص

المسلمين ، سواء في مسائل الزواج أو الطلاق أو الممتلكات أو السجن في الزواج أو

الميراث ، إلخ.

في الأساس ينقسم ولي النكاح إلى قسمين ، هما ولي النسب و ولي الحاكم ولي

النسب هو ولي النكاح الذي لا يزال لديه علاقات الدم مباشرة من النساء الذين يرغبون

في الزواج. أما ولي الحاكم هو الولي الذي له الحق في الولي ، لأن والدا العروس يرفضان ،

أو لا وجود لهما ، أو لأسباب أخرى.

في مجموعة الشريعة الإسلامية، يتألف ولي النصب من أربع مجموعات، ترد في

الفصل ١ آية ٢١ وهي:

⁴² Amir Syarifuddin, *Hukum Kewarisan Islam*, (Jakarta: Kencana Prenada Media Group, 2004), 133

"تتكون ولي النسب من أربع مجموعات حسب الترتيب ، للمجموعة الأولى الأسبقية على المجموعات الأخرى وفقاً لما إذا كانت القرابة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعرائس المحتملات أم لا. أولاً ، أقارب خط مستقيم ، أي الأب ، جد الأب وهلم جرا. ثانياً ، أقارب الأخوة أو الأخوات الشقيق وذريتهم من الذكور. ثالثاً ، أقارب العم ، أيهم الأخوة الشقيق للأب والأخوة والأخوات من ذريتهم. رابعاً ، مجموعة الإخوة والأخوات الشقيق، الإخوة والأخوات من جدهم وذريتهم من الذكور".

في حالة عدم وجود الأمناء المذكورين أعلاه أو كانت هناك أمور أخرى تلغي

التزاماتهم ، سيتم نقل الولي إلى ولي الحاكم. هذا موضح في الفصل ٢٣ KHI:٤٣

(١) ولي الحاكم الجديد يكون ولي النكاح إذا كان ولي النصب غائباً أو مستحيلاً أن يحضر إلى مكان إقامته أو مجهول أو غامض أو متردد.

(٢) في حالة الولي العدل أو الممانع، فولي الحاكم الجديد يكون اولي النكاح بعد وجود حكم من المحكمة الدينية عن الولي.

وهكذا، فقد جاء في الفصل ٢٣ آية ١ إذا كان الولي يسمى المفقود في مجموعة الشريعة الإسلامية إذا كان الولي غير موجود أو كان من المستحيل الحضور إليه ولا يمكن معرفة مكانه.

(هـ) المفقود من ناحية القانون رقم ٢٤ عام ٢٠١٣م

⁴³ Impress No. 1 Tahun 1991, Kompilasi Hukum Islam

كما هو موضح في القانون رقم ٢٤ عام ٢٠٠٦م الذي تم تعديله بموجب القانون رقم ٢٤ عام ٢٠١٣م عن إدارة السكان ، من بين أمور أخرى ، أنه من أجل تحقيق إدارة السكان بشكل منظم على المستوى الوطني ، فإن الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا على أساس مبادئ الخمسة والقانون عام ١٩٤٥ لجمهورية إندونيسيا ملزمة بشكل أساسي بتوفير الحماية والاعتراف بتقرير الأحوال الشخصية والوضع القانوني عن أي أحداث من السكان والأحداث الهامة التي يعيشها السكان و / أو المواطنين الإندونيسيين الذين هم خارج أراضي الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا.

في الواقع هناك قانون واحد ينطبق بشكل عام ، وهو القانون رقم ٢٤ عام ٢٠٠٦م الذي تم تعديله بموجب القانون رقم ٢٤ عام ٢٠١٣م عن إدارة السكان المذكورة في الفصل ٤٤ آية ٤ التي تنص على "في حالة عدم اليقين في وجودها بسبب الضياع أو الوفاة ولكن لم يوجد الجنازة، لن يتم التسجيل من قبل مسؤولي السجل المدني إلا بعد إثبات المحكمة".

كما هو موضح في دراسة القانون رقم ٢٤ عام ٢٠١٣م عن إدارة السكان ، من بين أمور أخرى ، أنه من أجل تحقيق إدارة السكان بشكل منظم على الصعيد الوطني ، فإن الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا على أساس مبادئ الخمسة والقانون عام ١٩٤٥ لجمهورية إندونيسيا ملزمة بشكل أساسي لتوفير الحماية والاعتراف بتقرير الأحوال الشخصية والحالة قانون لأي أحداث السكان والأحداث الهامة التي يعيشها السكان و / أو المواطنين الإندونيسيين خارج أراضي الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا.

عند القانون رقم ٢٤ عام ٢٠٠٦م الذي تم تعديله بموجب القانون رقم ٢٤ عام

٢٠١٣م بخصوص الإدارة السكانية

يبين هذا القانون الخاص بإدارة السكان فيما يتعلق بإزالة الأشخاص، وتحديدًا في

الفصل ٤٤ آية ٤ التي تنص على ما يلي:

"في حالة وجود موقف غير واضح يكون فيه شخص ما مفقودًا أو ميتًا ولكن لم يوجد

الجنازة، سيتم التسجيل المدني فقط بعد إثبات المحكمة."

من بيان المذكور أعلاه المرتبط بفهم المفقود كما في الفصل ٤٤ آية ٤ من القانون رقم

٢٤ عام ٢٠١٣م عن إدارة السكان ، يمكن القول أنه يمكن إدارياً إدارياً بشكل منظم إذا

قررت المحكمة أحكام المافد أو المفقود.

فيما يتعلق بسلطة الجهة المنظمة والوكالة المنفذة للجزء المشمس من الجهة المنظمة

للمنطقة / المدينة، يتم توضيح ذلك:

الفصل ٧

(١) الحكومة / المدينة ملزمة وهي مسؤولة عن تنفيذ شؤون إدارة السكان ، والتي يقوم بها

الوصي / رئيس البلدية مع سلطة لتشمل:^{٤٤}

أ. تنسيق تنفيذ إدارة السكان

ب. تكوين وكالة منفذة تكون مهامها ووظائفها في مجال الإدارة السكانية

ج. الترتيبات الفنية لإدارة الإدارة السكانية وفقاً لأحكام التشريع.

⁴⁴ Undang-undang No. 24 Tahun 2013 tentang administrasi dan kependudukan.

د. التنمية والتنشئة الاجتماعية لإدارة السكان

هـ. تنفيذ أنشطة خدمة المجتمع في مجال الإدارة السكانية

و. التنازل عن القرية لعقد جزء من شؤون الإدارة السكانية على أساس مبدأ الإدارة

المشتركة

ز. عرض البيانات السكانية على مستوى المقاطعة / المدينة المستمدة من البيانات

السكانية التي تم توحيدها وتطهيرها بواسطة الوزارات المسؤولة عن شؤون الحكومة

المحلية

ح. تنسيق الإشراف على تنفيذ إدارة السكان.

(٢) تنفذ الأحكام كما في آية (١) في المقاطعات الإقليمية الخاصة لعاصمة جاكرتا من قبل

حكومة المقاطعة في المنطقة الخاصة لعاصمة جاكرتا.

الفصل ٨

١. تشمل وكالات التنفيذ التي تضطلع بشؤون إدارة السكان مع الالتزامات ما يلي:^{٤٥}

أ. سجل الأحداث السكانية وسجل الأحداث الهامة

ب. تقديم نفس الخدمات المهنية للمؤمنين المقيمين للإبلاغ عن الأحداث السكانية

والأحداث الهامة

ج. طباعة ونشر وتوزيع وثائق السكان

د. توثيق نتائج تسجيل السكان والتسجيل المدني

⁴⁵ Undang-undang No. 24 Tahun 2013 tentang administrasi dan kependudukan.

هـ. ضمان سرية البيانات والأمن للسكان والأحداث الهامة

و. التحقق من البيانات والمعلومات المقدمة من المقيمين في خدمة تسجيل السكان

والتسجيل المدني

٢. يتم تنفيذ الالتزامات في آية (١) من "أ" لتسجيل الزواج والطلاق والإحالة

للمقيمين من المسلمين على مستوى المنطقة الفرعية من قبل المسجل الموظف في إدارة

الشؤون الدينية (KUA) المنطقة الفرعية.

٣. يتم تنفيذ خدمات التسجيل المدني على مستوى المنطقة الفرعية بواسطة الوكالة المنفذة

٤. (UPT) مع سلطة إصدار سندات التسجيل المدني

٥. الالتزامات المقصودة في آية (١) لمتطلبات وإجراءات تسجيل الأحداث الهامة

للمقيمين الذين لم يتم الاعتراف بدينهم كدين على أساس أحكام التشريع أو لمجموعة

المعتقدات القائمة على القانون.

٦. نظم اللوائح الوزارية الأحكام الأخرى المتعلقة بـ UPT للوكالة المنفذة كما في آية (٣)

وأولوية إنشائها ينظم بنظام الوزير.

القانون رقم ٢٤ عام ٢٠٠٦ م عن الإدارة السكانية والذي لم يتم تعديله إلى القانون

رقم ٢٤ عام ٢٠١٣ يوجد في آية ٩ التي تنص على ما يلي:^{٤٦}

(١) تنفذ المبادرات التنفيذية شؤون إدارة السكان بسلطة تشمل:

⁴⁶ Mona, Undang-undang No 24 Administrasi Pemerintahan dan Kependudukan, 207.

أ. الحصول على معلومات وبيانات صحيحة حول أحداث السكان والأحداث الهامة التي أبلغ عنها السكان.

ب. الحصول على بيانات حول الأحداث الهامة التي يعيشها السكان على أساس القرارات أو القرارات القضائية.

ج. تقديم معلومات حول تقارير الأحداث السكانية والأحداث الهامة لصالح التحقيق والتحقيق والتحقق من المؤسسة القضائية.

د. إدارة البيانات وتمكين المعلومات المتعلقة بتسجيل السكان والتسجيل المدني لأغراض التنمية.

(٢) تنطبق السلطة كما في الفصل (١) الخطوتين (أ) و (ب) أيضاً على إدارة الشؤون الدينية المنطقية، وخاصة بالنسبة لتسجيل الزواج والطلاق والرجوع للمقيمين المسلمين.

(٣) بالإضافة إلى السلطة كما في فصل (١) ، تتمتع الوكالة المنفذة بسلطة الحصول على بيانات عن نتائج تسجيل أحداث الزواج والطلاق والرجوع للمقيمين المسلمين من إدارة الشؤون الدينية المنطقية.

الأساس، لا يوجد ذكر مباشر لكلمة "المفقود"، ولكن يطلق عليها باستخدام كلمة

"المفقود". في حين أنه من المعروف أن كلمة "المفقود" هي ترجمة لكلمة "الإزالة" باللغة العربية.

ج. إدارة الشؤون الدينية (KUA)

أ) التعريف

إدارة الشؤون الدينية (KUA) هو وحدة التنفيذ التقني (UPT) في وزارة

الدين.^{٤٧}

ب) الوظيفة الأساسية

يتولى إدارة الشؤون الدينية بالمنطقة مهمة تنفيذ جزء من واجبات مكتب دائرة

الدين أو المكتب البلدي للشؤون الدينية الإسلامية في المنطقة.

وظائف إدارة الشؤون الدينية (KUA) هو وحدة التنفيذ التقني (UPT)، وهي

القيام بالأنشطة الفنية التشغيلية و / أو دعم الأنشطة الفنية من المنظمة الأم، والتي من

حيث المبدأ لا تقوم بالتدريب وتعلق بصياغة ووضع السياسات العامة.

ج) الوظائف

إدارة الشؤون الدينية يقوم بالوظائف فيما يلي:

أ. يقوم بإحصائية والتوثيقية.

ب. يقوم برسائل وحفظ الرسالة وسجلات وكتابة وعائلة في وزارة الشؤون الدينية.

^{٤٧} انظر: ملحق جمهورية إندونيسيا ، لائحة وزير الشؤون الدين رقم ٥ عام ٢٠٠٧ عن المبادئ التوجيهية لإنشاء نظام وحدات

التنفيذ الفني داخل وزارة الدين أية ٥.

ج. يقوم بكتابة النكاح والرجوع، حفظ ويبنى المسجد وزكاة ووقف وبيت المال وعبادة الإجتماعي وسكاني وتطوير الأسرة السعيدة بحسب على الإثبات من مدير عماد إرشاد المجتمع الإسلام والحاج يعتمد على نظام القانون المعين.

د. الإثبات في الحكم منهج (Perdata)

(أ) تعريف الإثبات

في القاموس الإندونيسي أن مفهوم الإثبات هو العملية والطريقة وفعل الإثبات صدر من الكلمة "ثبت". الإثبات في حكم الحكومة بعض من مقرر الطلب يعني الإثبات يحتوي على مذاكرة وذكترؤم إنتهاء الطلب بشك الإثبات.^{٤٨}

(ب) القول المأثور المعلن

يحتوي على دكرتؤم تأكيد القول أو إعلان الحكم عن الطلب. لا يجوز على الحكومة أن يضمن *diktum condemnatoir* (يشتمل على العقوبة) على أي من كان. ولا يحتوي على *amar konstitutif* يبنى الحالة الجديدة مثل يبطل العهد، ويقرر كصاحب البضاعة، وغير ذلك.^{٤٩}

⁴⁸ Yahya Harahap, *Hukum Acara Perdata Tentang Gugatan, Persidangan, Penyitaan, Pembuktian, dan Putusan Pengadilan*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2005), 40.

⁴⁹ Yahya Harahap, *Hukum Acara Perdata Tentang Gugatan, Persidangan, Penyitaan, Pembuktian, dan Putusan Pengadilan*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2005), 40.

ج) قوة الإثبات

الإثبات كالثائق الأصلي، كل الإثبات الذي تولّد الحاكم أو الحكومة في إنتهاء المسائل الذي يوجه إليه، قد يكون الوثائق الأصلي فهي الوثائق الرسمي من الموظف المسؤول.

والآخر فصل ١٨٦٨ KUH Perdata يقال "الوثائق الأصلية هي الوثائق بشكل على ما في القانون، أمام الموظف العام المسؤول في المكان المكوّن". يهتمّ بشروط أي يقول أن إثبات الحكومة هو الوثائق الأصلية مناسبة بفصل ١٨٧٠ KUH Perdata في هذا الإثبات، يشتمل قدر شروط الإثبات الكامل والأوثق (*volledig enbindenden bewijskracht*).

قدر قوة الإثبات الأوثق في إثبات الطلب يحدد على المستدعي. مع أن الإثبات الذي يقرر الحكومة بشكل الوثائق الأصلية، ولكن قدر قوة الإثبات الأوثق يختلف بإثبات (*contentiosa*)، قدر قوة الإثبات: أ) قد كمل وقيد، ب) قوة المقيد يشتمل على: الشخص يتورط بالمسئلة وأهل الوارث منهم، الشخص الثالث الحقّ منهم، ج) يقيد قوة الإثبات الأوثق فقد في المستدعي، د) لا يقيد على الشخص الثالث.

لا يقيد الإثبات أساس *Ne bis In Idem* بحسب فصل ١٩١٧ KUH

Perdata إذا إثباتيقرر الحكومة بوصف الإيجابي (يرد على الإستجابة)، وبمكك هذا

الإثبات قوة الحكم الثابت، فهذا الإثبات *nebis en idem* فلذلك في المسألة والشخص المتساوي لا يجوز أن يعرض مرة ثانية.

(د) محاولة الحكم على الإثبات

إثبات على الطلب هو الإثبات الأول والآخر، بحسب على العقيدة والتطبيق الموجود، الإثبات المقرر في المسألة بشكل الطلب أو *voluntair*، في العام إثبات في المستوى الأول والآخر.

إثبات الحكومة المستوى الأولى بوصف الأول والآخر، لا يجوز أن أن يستأنف. أحيانا، لا يقال بتشدد. ولكن يوجد أن يقال بتشدد على إثبات مقرر الطلب، ولاطاعة بالقانون أعلاه.

ثم إثبات الحكومة المستوى الأولى بوصف الأول والآخر لا يجوز أن أن يستأنف، ولكن محاولة الحكم يستطيع أن يستأنف إبطال الحكم. جائز إستئناف إبطال الحكم على إثبات مقرر الطلب يراجع على بيان فصل ٤٣ آية (١) قانون رقم ١٤ عام ١٩٨٥ م عن المحكمة العليا، كما يغير بقانون رقم ٥ عام ٢٠٠٤ م.

فصل ٤٣ آية (١) يقول، طلب إبطال الحكم يستطيع أن يستأنف إذا

يستخدم طلب المسئلة محاولة الحكم إعادة نظر إلا يعين الآخر القانون.

هـ. حقوق الإنسان

١. التعريف

حقوق الإنسان (HAM) هي حقوق أساسية ومتأصلة في الهوية الإنسانية على مستوى العالم. حقوق الإنسان هي مجموعة من المبادئ التي تنشأ من القيم التي تصبح بعد ذلك قواعد تحكم السلوك الإنساني في التعامل مع إخواننا من بنين البشر.

أي شخص يحق له الحق. أنه بالإضافة إلى شرعيتها المحفوظة في الوجود الإنساني للبشرية ، هناك أيضًا التزام حقيقي بفهمها وفهمها ومسئوليتها عن الحفاظ عليها. إن وجود حقوق لشخص ما يعني أن لديه امتيازًا يتيح إمكانية معاملته وفقًا للامتيازات التي يتمتع بها. وأيضًا ، وجود التزام على شخص ما يعني أنه يُطلب منه موقفًا يتوافق مع الامتيازات الموجودة لدى أشخاص آخرين.

وعند القانون الفصل ١ رقم ٣٩ عام ١٩٩٩م، فإن تعريف حقوق الإنسان هو مجموعة من الحقوق الملازمة للبشر كمخلوقات لله تعالى، حيث تكون هذه الحقوق مواهب يجب حمايتها واحترامها من قبل كل إنسان.

٢. أنواع حقوق الإنسان

أ. الحقوق الطبيعية (*Right Natural*) هي حقوق إنسان *in toto* .

ب. الحقوق القانونية (*Right Law*)، هي حقوق الشخص بصفته موضوعًا قانونيًا وارد

قانونًا في القانون المعمول به وتأكيد به بشكل أكبر على الشرعية الرسمية.

٣. حقوق الإنسان المفاهيمية

أ. منظور القانون رقم ٣٩ عام ١٩٩٩ فصل ١٠ آية (٢).

حقوق الإنسان (HAM) شيء أساسي وحساس ومثير للجدل. بين الدول الإسلامية بما في ذلك إندونيسيا ، ليست قضية حقوق الإنسان جديدة. الشريعة الإسلامية العالمية تشرح إلى حد كبير المبادئ الأساسية للمساواة في حقوق الإنسان والحرية. حتى عندما أعلن النبي محمد ميثاق المدينة ، وضعت حقوق الإنسان في أعلى منصب في أول دستور إسلامي. ومن المفارقات أن الدول الغربية غالباً ما تصنف الدول الإسلامية على أنها بلدان تعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان.

النظرة الفلسفية للقانون رقم ٣٩ عام ١٩٩٩ عن حقوق الإنسان. أولاً ، من الناحية النظرية كل فرد هو شخص حر ، لديه نفس الحقوق والواجبات مع بعضهم البعض في سياق اجتماعي. ثانياً ، يجب أن يقتصر القانون (ضمان حقوق المساواة بين الجنسين) على ضمان المساواة بين جميع حقوق الإنسان الأساسية إلى جانب الالتزامات الملازمة لها ، بموجب القانون (قانون حقوق الإنسان). ثالثاً ، إن الغرض من سن قانون حقوق الإنسان هو كقانون مادي ينظم عملية دعم حقوق الإنسان في المجتمع.

الإطار عن إستمرارية الزواج وحرية البحث عن شركاء محتملين في الحياة في قانون حقوق الإنسان رقم ٣٩ عام ١٩٩٩ فصل ١٠ آية ٢ ، "الزواج الصالح لا يمكن أن يتم إلا بإرادة حرة للأزواج المحتملين والزوجات المحتملين، وفقاً لأحكام التشريع".

من الناحية القانونية، فإن إرادة الأزواج المحتملين وزوجاتهم المحتملين للعشور على زوجة واضحة لأن القانون نفسه قد أعطى الحرية في اختيار شريك الحياة ، لذلك فمن المناسب للآباء عدم أخذ حقوق الحرية هذه. لأن السفر الأسري سوف يستمر إذا تم على أساس العلاقات الطوعية بين الطرفين وعدم إلقاء اللوم على الطفل إذا لم تكن الأسرة متناغمة أو ينتهي في منتصف الطريق بسبب الزواج ، ليس سوى عامل إكراه.

ثم النظر في قانون حقوق الإنسان هذا أن حقوق الإنسان هي حقوق أساسية متأصلة في البشر ، فهي عالمية ودائمة ، وبالتالي يجب حمايتها واحترامها وصيانتها، ويجب عدم تجاهلها أو تقليصها أو الاستيلاء عليها من قبل أي شخص.

ب. منظور القانون رقم ٢٣ عام ٢٠٠٢ فصل ١٠.

غالبًا ما يُنظر إلى الأطفال على أنهم بشر لا يزالون في مرحلة النمو بحيث لا يمكن بعد القول أنهم بشر كاملون. مع القيود العمرية التي تؤثر بالتأكيد على العقلية والأفعال ، لم يتمكن الأطفال من حل الأشياء الجيدة والسيئة. في إندونيسيا ، حماية الطفل ، أحدها ينظمه القانون رقم ٢٣ عام ٢٠٠٢. كان مولد قانون حماية الطفل أحد أشكال جديدة الحكومة في التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠. تم اقتراح مشروع قانون حماية حقوق الطفل منذ عام ١٩٩٨. ولكن في ذلك الوقت، لم تكن الظروف السياسية الداخلية مستقرة بحيث لا يمكن للحكومة ومجلس النواب مناقشة مشروع قانون حماية الطفل إلا في منتصف عام ٢٠٠١.

الأطفال المولودين لديهم نفس وضع البالغين مثل البشر. للطفل أيضًا الحق في الحصول على اعتراف من بيئته واحترام قدراته وتقدمه وحمايته واحترامه لذاته ومشاركته دون الاضطرار إلى بلوغ سن النضج أولاً. تنظم حقوق الأطفال وواجباتهم في فصل ٤ من فصل ١٢ من القانون رقم ٢٣ عام ٢٠٠٢. في القانون، تشمل حقوق الطفل العبادة ووفقًا لدينهم، والحصول على الخدمات الصحية، والحصول على التعليم والتدريس، والتعبير عن آرائهم ووفقًا لمستوى ذكائهم وعمرهم، استفاد من وقت الفراغ للتوافق مع أقرانهم واللعب والاستحمام ووفقًا لاهتماماتهم ومواهبهم ومستوى ذكائهم من أجل تطوير أنفسهم



الباب الثالث

مناقشة نتائج و البحث

المعيارية التسجيلات الإدارية على مفقود ولي النكاح في إدارة الشؤون الدينية (KUA)

تحت نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨م عن تسجيل الزواج، على

فصل ١٢ آية (٥).

أ. الإجراءات إثبات المفقود

١. المحو العامة عن النظام وزير الشؤون الدينية

نظام وزير الشؤون الدين (PMA) هو نوع من التشريعات كما في القانون رقم ١٢

عام ٢٠١١م عن تكوين قانون فصل ٧ آية ١ : (أ) قانون دولة جمهورية إندونيسيا

١٩٤٥، (ب) الجمعية الإستشارية الشعبية (MPR)، (ج) قانون أو نظام الحكومية تبديل القانون، (د) نظام الحكومية، (هـ) نظام رئيس الجمهورية، (و) نظام المقاطعات، (ز) نظام المدينة.

يذكر فصل ٨ آية (١) أن أنواع نظام القانون سوى في فصل ٧ آية (١) تشمل على نظام التي نصت عليها الجمعية الإستشارية الشعبية ومجلس النواب و مجلس النواب الدائرة والمحكمة العليا والمحكمة الدستورية والوكالة العليا لمراجعة الحسابات واللجنة القضائية والبنك اندونيسيا وزير ووكالة ومؤسسة أو نفس العمولة شكلت مع قانون أو حكومة بناء على حكومة ومجلس الشعب الإقليمي، مقاطعة، محافظة، أو مجلس الممثل الإقليمي للمدينة ، ريجنت / عمدة ، رئيس قرية أو نفس المستوى.

٢. ت

حليل إثبات مفقود ولي النكاح قبل وبعد تشريع النظام وزير الشؤون الدينية (PMA)

رقم ١٩ عام ٢٠١٨ م

أ. ث

بات مفقود ولي النكاح قبل وبعد ظهور نظام وزير الشؤون الدينية (PMA) رقم ١٩

عام ٢٠١٨ م

يوجد في الكتاب من قانون الإجراءات المدنية المحاكم الدينية في إندونيسيا، شرح

سوليكان لوبيس Sulaikin Lubis أن الأدلة تستخدم من قبل المسؤولين إدارة الشؤون

الدينية (KUA) مالانج في إثبات الدليل ولي المفقود وهي:

أ. تعهد (إقرار)، هو بيان يتعلق بوجود أو عدم وجود شيء ما. التعهد هو بيان عن شخص أحادي الجانب ولا يحتاج موافقة طرف آخر.

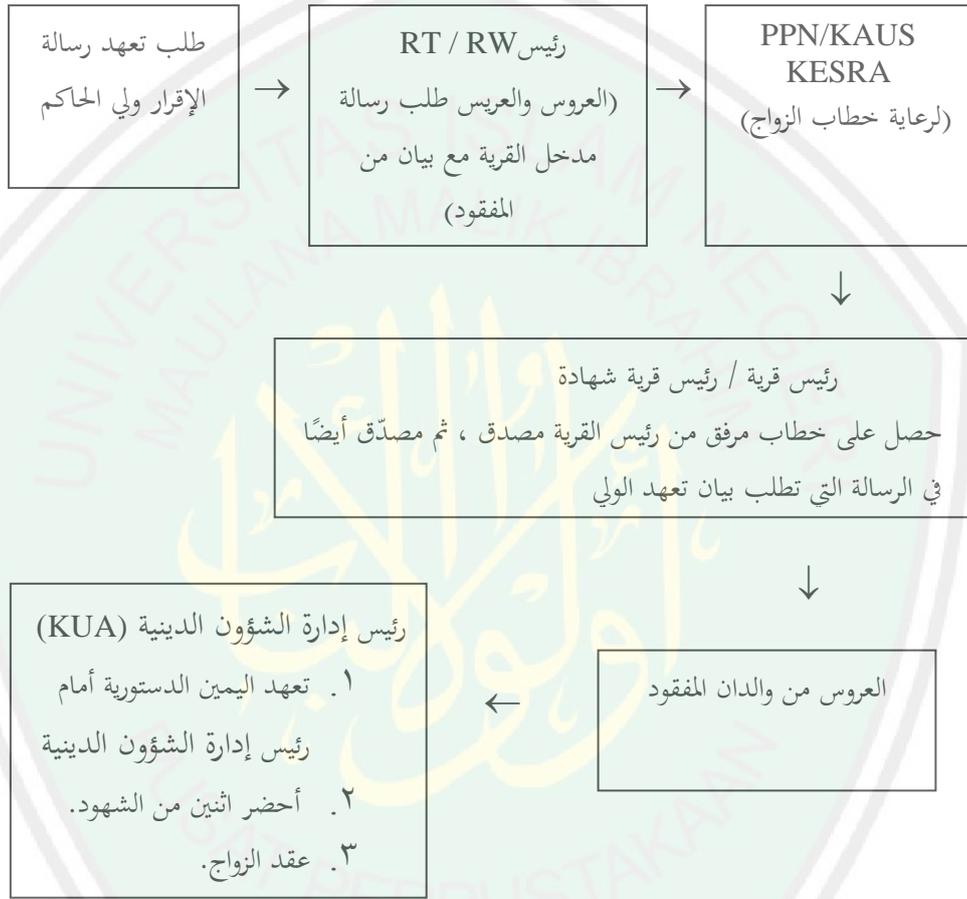
ب. شهادة (الشاهد)، هو الشخص الذي يعطي المعلومات بشروط معينة، عن حدث أو الوضع الذي شاهده، سمع، وتحررتي الخاصة كدليل على حدوث أو الظواهر المعينة.

ج. يمين (قسم)، هو بيان رسمي يتم إلقاؤه أو النطق به في وقت إعطاء الوعود أو الأمنيات بتذكر القوة العليا للرب والإيمان بأن من يقدم معلومات أو وعود غير صحيحة سوف يعاقب عليه.^{٥٠}

خلصت نتائج بحث أفريز الفرياس أريان نور بالموضوع " إثبات وليّ المفقود من ناحية موظف إدارة الشؤون الدينية (دراسة في إدارة الشؤون الدينية مالانج)" إلى أن طريقة تثبت ولي المفقود على منظور موظف إدارة الشؤون الدينية هي الزوجة المرتقبة للوالدين الذين يأتون إلى PPN (موظف تسجيل النكاح) لرعاية الزواج من الزوج والزوجة المحتملين مع ولي المفقود بعد موظف تسجيل الزواج، تقوم الزوجة المرتقبة للوالدين الذين جاءوا إلى رأس القرية بإصدار خطاب تعلق برئيس القرية وتصديقه، كدليل قوي على أن الزوجة المرتقبة من الوالدين هي ولي حَقًا مجهول مكانه، ثم تعهدت باليمين أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) عن طريق جلب اثنين من الشهود. السبب منالمسؤول إدارة الشؤون الدينية (KUA) في مدينة مالانج لن يجعل من الصعب على ولي المفقود أن يتعجل بالزواج".

⁵⁰ Sulaikin Lubis, "Hukum Acara Perdata Peradilan Agama di Indonesia", 138.

التصور على طريق الإثبات ولي المفقود في إدارة الشؤون الدينية في مالانج ، وهي :



ولي المفقود في إدارة الشؤون الدينية لمدينة مالانج هو الزوجة المرتقبة للوالدين الذين

جاءوا أولاً إلى رأس RT أو RW لطلب خطاب تعريف من القرية للإدلاء ببيان مفاده أن

الوالدين معروفين ، بعد ذلك العروس جاء المفقود إلى PPN (تسجيل الموظف للزواج) لرعاية

الزواج من الزوج والزوجة المحتملين مع ولي المفقود.

بعد PPN، تأتي العروس والعريس إلى رأس القرية للحصول على خطاب مرفق برأس القرية مصدق عليه ومن ثم إضفاء الشرعية عليه وكذلك رسالة تطلب فيها بياناً من تعهد القاضي، كدليل قوي على أن البديل المحتمل للمرأة من والدة مفقود هو ولي غير معروف وجودها ، حتى أن أبناء الآباء الذين تعهدت المفقود اليمين أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) عن طريق جلب اثنين من الشهود.

ب. إثبات ولي المفقود بعد إصدار نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ في عام ٢٠١٨ تنص نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ عن سجل الزواج الدقيق في فصل ١٢ آية (٥)، على أن وجود أو عدم وجود ولي النكاح لا يستند إلى بيان من العروس والعريس المعروفين برئيس القرية أو رئيس القرية.

إن صوت المقال هو "من غير المعروف أن الوصي موجود كما هو مشار إليه في آية (٣) حرف "ج" بناءً على بيان من العروس والعريس المعروفين برئيس القرية أو رئيس القرية."

خلصت نتائج البحث من فيرا ودياواتي في بحثها بموضوع "التحليل القانوني لإثبات ولي المفقود دون من خلال قرارات المحكمة في إدارة الشؤون الدينية (KUA) نغاوي"، إلى أن عملية تحديد الولي حدثت في إدارة الشؤون الدينية (KUA) على وجه التحديد ، في إدارة الشؤون الدينية (KUA) Kendal ، إدارة الشؤون الدينية (KUA) Jogorogo ، يتم تنفيذ إدارة الشؤون الدينية (KUA) بشرط أن يكون بيان ولي المفقود من العروس والعريس معروفًا من قبل ويعرض شهودًا على إدارة الشؤون الدينية (KUA) لتقديم معلومات عن الولي. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم البيانات أيضًا ، وهي عملية تحديد الولي التي حدثت في إدارة الشؤون الدينية (KUA)

بشروط الإدلاء ببيان من العروس أو العروس المعنية ، ثم التوقيع من قبل رئيس القرية وتقديم الشهود إلى إدارة الشؤون الدينية (KUA) للإدلاء بشهاداتهم حول الأوصياء المفقود ، ويرافقهم بيان من ولي الأمر رئيس القرية. يستخدم هذا بالفعل على الصعيد الوطني ، بما في ذلك أربعة التي هي عينات البحث في هذا العمل العلمي ، بما في ذلك إدارة الشؤون الدينية (KUA) Kendal ، إدارة الشؤون الدينية (KUA) Sine ، إدارة الشؤون الدينية (KUA) Paron ، إدارة الشؤون الدينية (KUA) Jogorogo ، كما هو موضح أعلاه ، عملية تحديد المفقود الوصي الذي يحدث في أربعة (٤) ما ذكر أعلاه إدارة الشؤون الدينية (KUA) ، وذلك باستخدام بيان من مقدر الوصي الذي أدلى به العروس ، أو والدة العروس ومعروفة من قبل رئيس القرية. ثم اطلب شهادة من ولي أمر القاضي إلى رئيس القرية ، أم لا من خلال قرار المحكمة.

بيان حالة المفقود غير المقدم إلى المحكمة ، يكفي لإصدار بيان المفقود ثم وقعه رئيس القرية الذي وقع في إدارة الشؤون الدينية (KUA) Ngawi ، في هذه الحالة يقوم إدارة الشؤون الدينية (KUA) على القانون لأن القرية لديها سلطة حول حالة سكانها ، ويعتقد رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) يتم التعامل مع الزواج على أنه انفصال عن التواصل ، وعدم إجراء مقابلات معه على أنه ميت ، ولأن قانون الزواج إلى جانب اللوائح الأخرى المتعلقة بالزواج لا ينظم قرار الوصي على مفقود أن يمر بقرار من المحكمة.

ب. قوة الحكم في إثبات

١. تحليل إجراءات إثبات ولي المفقود في نظام وزير الشؤون الدينية (PMA) رقم

١٩ عام ٢٠١٨

إن الإجراء الخاص بتحديد مفقود ولي النكاح في إدارة الشؤون الدينية (KUA) كان موجودًا بالفعل قبل نشر وتفعيل نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨، فصل ١٢ آية (٥) عن تسجيل الزواج.

كما أوضحت البيانات الواردة في الفصل الفرعي السابق ، استنادًا إلى البحث الذي أجره أفریز الفائز الريا النور في بالموضوع "إثبات وليّ المفقود من ناحية موظف إدارة الشؤون الدينية (KUA) (دراسة في إدارة الشؤون الدينية مالانج)".

البيانات التي تم الحصول عليها من البحث هي إثبات أو التحقق من مفقود ولي النكاح في منطقة إدارة الشؤون الدينية. أول ما يجب القيام به من قبل العروس والعريس من الآباء والأمهات الموفق هو أن يأتي إلى PPN (تسجيل الموظف) لرعاية الزواج من زوج وزوجة محتملين مع ولي أمر يكون معقد. بعد الضريبة على القيمة المضافة، جاءت العروس والعريس إلى رأس القرية لتقديم خطاب مرفق من رئيس القرية ومعنّ عليه قانونيًا، وهذا دليل قوي على أن الزوجة المرتقبة من الوالدين هي ولي حقا مجهول مكان وجوده، ثم يتعهد أمام رئيس الجامعة مع تقديم شاهدهين. السبب في أن المسؤول عن إدارة الشؤون الدينية في مدينة مالانج لن يجعل من الصعب على ولي المفقود ذي الصلة أن يتعجل بالزواج".

تم الحصول على البيانات قبل وقت طويل من نشر وتفعيل نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ في عام ٢٠١٨ ، أي وقت إجراء البحث الذي أجره أفریز لإكمال المهمة النهائية في دراسته الجامعية في عام ٢٠١٧.

وهناك بحث أجرته من فيرا ودياواقي في بحثها بموضوع "التحليل القانوني لإثبات ولي المفقود دون من خلال قرارات المحكمة في إدارة الشؤون الدينية (KUA) نغاوي"، وقد أجري هذا البحث بعد نشر أو سن نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ في عام ٢٠١٨.

ثم قدم في بحثه إجراء لتحديد محول ولي النكاح في منطقة إدارة الشؤون الدينية (KUA) في نجاوي ريجنسي ، أي إثبات أو تحديد مقدر ولي النكاح الذي تم تنفيذه بشرط أن يكون ولي الأمر مخلصًا مخلصًا ، ثم تم التوقيع على البيان من قبل منطقة أو رئيس القرية وأحضر الشاهد إلى إدارة الشؤون الدينية (KUA) للإدلاء بشهادة تفيد بأن الولي المعني كان مصحوبًا بالفعل ببيان من رئيس القرية.

يخلص الوصف الثاني للبيانات الواردة أعلاه إلى أن بيان حالة وضع ولي النكاح لا يُقدم إلى المحكمة أو يُحدد خارج قرار المحكمة، بل يكفي لإصدار بيان بالملك ثم يعرفه رئيس القرية ويعتمده. ثم تم تنفيذ عملية شاهد من خلال تقديم شاهدين للشهادة أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA)

لتوضيح القارئ، جدول إجراءات تحديد زواج الولي القانوني قبل وبعد إصدار وتفعيل

سلطة النقد الفلسطينية رقم ١٩ لعام ٢٠١٨.

الجدول ٣,١

مراحل الإجراء	قبل نظام وزير الشؤون	بعد نظام وزير الشؤون الدين
	الدين (PMA) رقم ١٩ في	(PMA) رقم ١٩ في عام

٢٠١٨	عام ٢٠١٨	
المرشحون للعروس من ولي أمرها الذي أدلى ببيان.	تأتي العرائس المحتملات إلى PPN مسؤول تسجيل الزواج	١
تم توقيع خطاب البيان من قبل كيلوراهاان أو رئيس القرية	تعال إلى رئيس القرية لتقديم خطاب مرفق من رئيس القرية وكذلك مصدقة كأدلة قوية.	٢
أحضر اثنين من الشهود إلى إدارة الشؤون الدينية (KUA) لتقديم شهادة مفادها أن ولي المعني مصدق حقًا مصحوبًا بحمل شهادة الولي من رئيس القرية.	تعهد أمام إدارة الشؤون الدينية (KUA) من خلال تقديم شاهدين	٣

بناءً على شرح الجدول أعلاه ، يمكن استخلاص بعض نقاط الاستنتاج ، وهي:

١. يتم تحديد قرار مخلص ولي النكاح قبل وبعد إصدار أو سن نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ في عام ٢٠١٨ في خارج قرار المحكمة.

٢. في المراحل تختلف فقط في. إذا كانت العروس والعريس قبل نظام وزير الشؤون الدين

(PMA) رقم ١٩ في عام ٢٠١٨ سيأتين إلى رئيس القرية للإدلاء ببيان بيان ولي ، في

حين أنه بعد رقم نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ في عام ٢٠١٨، كانت العروس التي أدلت ببيان ولي المفقود حقًا.

بناءً على شرح البيانات أعلاه ، يمكن أن نستنتج أن الإجراء الخاص بوضع مخول

ولي النكاح في نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ في عام ٢٠١٨ فيما يلي:

١. تأتي العرائس المحتملات إلى إدارة الشؤون الدينية (KUA) لترتيب الزواج.

بعد الحصول على استمارة فارغة N7 (شهادة الولي من رئيس القرية)، تقدم العروس

والعريس بيانًا أو بيانًا مفاده أن الوصي على حقًا.

٢. يأتي المرشحون للعروس إلى كيلهورهان أو رئيس القرية لطلب التوقيع وتصديقه كعلامة

معروفة وموافقة من قبل رئيس القرية.

٣. تعال إلى إدارة الشؤون الدينية (KUA) من خلال تقديم شاهدين.

٤. تعهد وأقسم أن ولي أمره كان بالفعل أمام رأس إدارة الشؤون الدينية (KUA).

استنادًا إلى الكشف عن الإجراء ، يمكن القول إن حكم موفر الوصي أعلاه كان

متفقًا مع صوت المادة ، وهي الفقرة (٥) من المادة ١٢ التي تنص على ما يلي:

"الولي الذي لا يعرف مكان وجوده كما هو مشار إليه في لآية (٣) من الرسالة ج

يستند إلى بيان من العروس والعريس المعروفين برئيس / رئيس القرية."

علاوة على ذلك ، يمكن ملاحظة أن تحديد موفر ولي النكاح قبل وبعد نشر نظام

وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ في عام ٢٠١٨ يدل على عدم وجود فرق كبير.

وبالتالي فإن إصدار لائحة وزير الشؤون الدين رقم ١٩ لعام ٢٠١٨ في ٢٧ أغسطس

٢٠١٨ ، هو تقنين لممارسة النص على مقدر ولي أمر الزواج في منطقة إدارة الشؤون

الدينية (KUA) التي لم يكن لها في السابق مظلة قانونية محددة.



٢. تحليل الجهود القانونية لإثبات ولي المفقود في النظام وزير الشؤون الدين (PMA)

رقم ١٩ عام ٢٠١٨

استنادًا إلى الاستنتاجات الواردة في الفصل الفرعي السابق والتي تشير إلى أن

الإجراء المنصوص عليه في مرسوم ولي أمر الزواج في نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم

١٩ في عام ٢٠١٨ كما يلي:

١. تأتي العرائس المحتملات إلى إدارة الشؤون الدينية لترتيب الزواج
٢. بعد الحصول على استمارة فارغة N7 شهادة الوصي من رئيس القرية ، تقدم العروس والعريس بيانًا أو بيانًا مفاده أن الولي على حقًا.
٣. يأتي المرشحون للعروس إلى كيلهورهان أو رئيس القرية لطلب التوقيع وتصديقه كعلامة معروفة وموافقة من قبل رئيس القرية.
٤. تعال إلى إدارة الشؤون الدينية من خلال تقديم شاهدين.
٥. تعهد أو أقسم أن ولي أمره كان بالفعل أمام رأس إدارة الشؤون الدينية (KUA) بناءً على نتائج شرح الإجراء الخاص بتحديد المفقود أعلاه ، هناك نقطتان مهمتان أصبحتا روح قوة تأسيس المفقود في إدارة الشؤون الدينية (KUA)، وهما:

١. يأتي المرشحون للعروس إلى القرية أو رئيس القرية ، ويطلبون توقيع رئيس القرية للتصديق

على تصريح ولي الأمر بالمقدود. في هذه المرحلة ، يقوم رئيس القرية قبل التصديق بالتأكد

أولاً من اكتمال وصحة البيانات. ليس ذلك فحسب ، بالطبع ، يجب التأكد من أن الولي

المعني قد فقد تمامًا وأن مكان وجوده غير معروف (مفقود). لذلك يجب أن يفهم رئيس القرية ويعرف بشكل صحيح عن مقدر الوصي ، لأنه في هذه المرحلة يمكن أن يُقال أيضًا كمطرقة للموافقة على المضي قدمًا في الإجراء التالي.

٢. تأتي العروس المحتملة إلى إدارة الشؤون الدينية (KUA) عن طريق إحضار بيان أو بيان من ولي مفقود الذي تلقى المعرفة والموافقة من رئيس القرية ، ويقدم شاهدين للإدلاء بشهادتهما أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) كما هو الحال في المحاكمة أمام القضاء ، وقبل عملية الشهادة ، أقسم الشهود على قول الحقيقة. ثم عُقد شاهد أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) في هذه المرحلة ، تكون المرحلة النهائية ويمكن القول كمطرقة أخيرة لقرار أن ولي العروس مفقود أو غير معروف (مفقود).

بناءً على نقطتي الإجراء الخاص بتحديد مودع ولي أمر الزواج في نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ في عام ٢٠١٨ ، يمكن استنتاج ، يمكن اتخاذ الإجراء الخاص بتحديد المفقود الذي تم البت فيه خارج المحكمة من خلال عملية شبه تجريبية ، أي في صورة إثبات وشهادة من خلال تقديم شاهدين.

د. تحليل مواطن قوة قانون إثبات ولي المفقود في النظام وزير الشؤون الدينية (PMA)

رقم ١٩ في عام ٢٠١٨ من منظور قانون حقوق الإنسان.

في هذا الفصل الفرعي ، بناءً على التفسير الوارد في الفصل الفرعي السابق ، سيتم

استخلاص حقائق ذات قيمة قانونية ذات صلة بمنظور قانون حقوق الإنسان ، ثم تستند عملية

القياس المنطقي إلى المشكلات الأساسية

مفقود ولي الزواج ، وهذه القضية هي القضية الرئيسية في هذه الدراسة. ولي النكاح غير معروف أو يطلق عليه مفقود (ضائع). ثم الإجراء لتحديد مفقود هو:

١. العروس والعريس يأتون إلى إدارة الشؤون الدينية KUA لرعاية الزواج.
٢. بعد الحصول على استمارة فارغة N7 (شهادة الولي من رئيس القرية)، تقدم العروس والعريس بياناً أو بياناً مفاده أن الولي على حقاً.
٣. يأتي المرشحون للعروس إلى كيلهورهان أو رئيس القرية لطلب التوقيع وتصديقه كعلامة معروفة وموافقة من قبل رئيس القرية.
٤. تعال إلى مكتب الشؤون الذي إدارة الشؤون الدينية KUA نية من خلال تقديم شاهدين ، و
٥. تعهد أو أقسم أن ولي مفقود كان بالفعل أمام رأس إدارة الشؤون الدينية KUA

الجدول ٢, ٣ البيان

أنواع المفقود	إجراء الإثبات	الحقوق المفقودة أو المنقولة	الحقوق المحفوظة
مفقود ولي النكاح	١. يأتي إلى إدارة الشؤون الدينية KUA ٢. يصنع العروس بيان أو بيان	١. الحق في الزواج من ابنته الشقيقة. ٢. حقوق السكان. ٣. حقوق ولي الطفل.	١. الحق على الملكية. ٢. حقوق على الكنوز

		<p>مفاده أن ولي مفقود حقًا من المدقق.</p> <p>٣. يأتي المرشحون للعروس إلى القرية أو رئيس القرية لطلب التوقيع وإضفاء الشرعية عليه.</p> <p>٤. يأتي إلى إدارة الشؤون الدينية من KUA خلال تقديم شاهدين ،</p> <p>٥. تعهد أو أقسم أن ولي أمره كان بالفعل أمام رأس</p>	
--	--	--	--

	إدارة الشؤون الدينية KUA	
--	-----------------------------	--

بناءً على عرض الجدول أعلاه ، يمكن العثور على العديد من نقاط المناقشة ، وهي:

١. يتم تنفيذ الإجراء الخاص بتحديد مفقود خارج قرار المحكمة. لذلك عندما لا يكون القرار

نتاج قرار محكمة ، لا يكون للشرط قوة قانونية دائمة. يستند هذا إلى قانون الإجراءات

المدنية ، إذا لم يكن هناك أي تعويض قانوني بعد ١٤ يومًا من صدور الحكم ، فإن القرار

ملزم قانونًا. استنادا إلى القانون رقم ٣٩ لعام ١٩٩٩ تشرح فصل ١٨ اية ٥ من حقوق

الإنسان ، "لا يمكن مقاضاة الجميع للمرة الثانية في نفس القضية بسبب فعل حصل على

قرار من المحكمة له قوة قانونية دائمة." يمكن مقاضاة الإجراء المتبع في نظام وزير الشؤون

الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ أو تقديمه إلى المحكمة.

٢. عملية إضفاء الصفة القانونية على بيان المفقود من العروس والعريس من قبل رئيس القرية

أو كيلورهان. في هذه المرحلة ، يتم فحص التاداد من قبل رئيس القرية ، ثم إعطاء التوقيعات

وتصديق بيان البيان الصادر عن رئيس القرية. البيان هو إقرار من صانع الرسالة (العروس

والعريس) ومصرح به من قبل مؤسسة معتمدة (رئيس القرية). بحيث يضمن ويرر حقيقة

محتويات الاعتراف هو الشخص المعني. في الحق في الحصول على العدالة ، أي القانون رقم

٣٩ لعام ١٩٩٩ بشأن حقوق الإنسان ، تشرح فصل ١٨ آية ١ "كل شخص يتم

اعتقاله واحتجازه ومحاكمته لأنه يشتبه في ارتكابه جريمة جنائية له الحق في اعتباره بريئاً إلى

أن تثبت إدانته في القانون. جلسة محكمة ، مع توفير جميع الضمانات القانونية اللازمة للدفاع عنه ، وفقاً للأحكام القانونية. "ويوضح يوم واحد وفقاً للقانون رقم ٢٤ لعام ٢٠١٣ بشأن إدارة السكان ، فصل ٤٤ آية (٤) " أنه في حالة الغموض وجود شخص لأهم فقدوا أو لقوا حتفهم ولكن لم يتم الجنازة على جثثهم ، يتم التسجيل من قبل مسؤول التسجيل المدني فقط بعد إنشاء المحكمة.

٣. القوة القانونية لنصها ، القرار الذي يتم البت فيه بقرار من المحكمة سيكون له قوة قانونية دائمة بعد ١٤ يوماً يتم احتسابها من لحظة البت في القضية. في حين أن الحكم خارج قرار المحكمة لا يمكن أن يكون له قوة قانونية دائمة مثل قرار المحكمة ، ولكن هذه الممارسة تنفق بشكل أساسي مع ما هو منصوص عليه في سلطة النقد نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ الفصل ١٢ آية (٥) ، ببساطة عن طريق الإدلاء ببيان مفقود معروف و وافق عليها رئيس القرية.

٤. الحقوق المفقودة أو المنقولة ، أي في الأساس حكم الموقد هو موقف من الإهمال ، إذا تم العثور على المذكر في يوم من الأيام ولا يزال على قيد الحياة ، فستعود حقوقه بالكامل. كما هو الحال في الوصاية على الطفل ، لأن الوصي غير قادر على تنفيذ القانون ، ولا سيما القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ بشأن الفصل ، اية ٣٣ في فصل الوصاية ، عندما يمكن للقاضي تحديد من يتم تعيينه كوصي له ، ولكن عندما يكون الوصي الحقيقي قادراً هل القانون مرة أخرى ، يمكن الحكم بإلغاء وإعادة حقوق الوصاية.

٥. هناك عملية شاهد من خلال تقديم شاهدين أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية KUA ليؤدي اليمين والشهادة. على الرغم من أن هذا يشبه نصف المحاكمة لكنه لا يزال لا يمكن اعتباره كافياً لإضفاء الشرعية على بيان مفقود لأن تقنين بيان الموفق هو بمثابة إلغاء لحقوق الشخص المعني فيما يتعلق بحقه في أن يصبح الولي على الزواج وغيره من الحقوق ، مثل حقوق الملكية وحقوق الولي وحقوق الزوج لزوجته. إضافة إلى ذلك ، يعد بمثابة اختفاء أحادي لحقوقها ، مثل التفسير الوارد في القانون رقم ٣٩ لعام ١٩٩٩ عن الفصل ٣٣ آية (١) من حقوق الإنسان بأن "لكل شخص الحق في التحرر من الاختفاء القسري والموت". بالإضافة إلى تحديد القرار خارج المحكمة ، أيضاً لأن الجهود المبذولة لإثبات أو انتزاع حقيقة المفقود ما زالت بسيطة للغاية وغير موجودة. من الناحية المثالية ، تستكشف عملية الحكم على القاضي الحقائق من خلال فحص الملفات والتحقق منها والشهادة والاستدعاء.

٦. الموضوعات القانونية ، وهي في الأساس أنواع مختلفة من المفقود ، بعضها كولي زواج ، وريثة ، وأزواج ، وولي الأطفال ، والمقيمين. ولكن لا يمكن فصل هذا أو التمييز ، لأن جميعها كيانات قانونية تمثل كياناً واحداً. ولي الزواج هو أيضاً مواطن في إندونيسيا ، بمعنى أن يصبح السكان الولي على زواج ابنته. لذلك فإن القياس المنطقي هو ولي الزواج ، وهو موضوع قانوني لمواطن إندونيسي (فرضية رئيسية). يمكن أن يتم تسجيل مفقود السكان بعد الحصول على قرار من المحكمة (القصر الصغرى). خاتمة يجوز تسجيل الولي على أنه مدقق بعد الحصول على قرار من المحكمة.

٧. يحتفظ قانون حقوق الإنسان رقم ٣٩ لعام ١٩٩٩ بالعديد من الحقوق ، في حين أن تحديد المفقود يعني أن الشخص مفقود ويزيل حقوق ذلك الشخص بشكل غير مباشر. من بينها الحق في أن تكون وصيًا للزواج أو أن تتزوج من ابنته البيولوجية وحقوق السكان وحق حياته. ومع ذلك ، في الأساس تم تأجيل قرار الموفد ، وهناك حقوق لا تزال محمية ، وهي حقوق لزوجته وحقوق في ممتلكاته. كما هو منصوص عليه في الفصل ٣٦ اية (١) التي تنص على أنه "في حالة ما إذا كان الوصي المعين غير قادر على تنفيذ إجراءات قانونية أو إساءة استخدام سلطته كوصي ، فسيتم إلغاء وضع الوصاية وتعيينه من قبل الشخص الآخر من خلال قرار من المحكمة" ، بناءً على يتم رسم صوت الآية بياناً بأن حقوق الوصاية مؤجلة فقط ويمكن إلغاؤها مرة أخرى ونقلها أو إعادة مرة أخرى.

ثم من نقاط النقاش، يمكن استخلاص منطق قانوني مفاده أن إدارة الشؤون الدينية والشؤون الحضرية لا يستحق تنفيذ مرسوم من مفقود، على الرغم من أنه مخلص وصي الزواج. إن تحديد وضع مفقود بشكل أساسي لموضوع القانون هو إبطال حق من حقوق الإنسان مدرج في الحقوق الشخصية في شكل سلطة التصرف، في حين أن أولئك الذين لهم الحق في إبطال حق هم مؤهلات من القضاء القضائي من خلال الفحص والشهادة والتحقق والاستدعاء. استدعاء المحاكمة.

سبب عدم قدرة إدارة الشؤون الدينية KUA وكيلاوراهاان على وضع مرسوم أو إلغاء

حقوق الولي على الزواج ، وهي:

١. لا يوجد أي ضمان قانوني قوي من نص حكم مفقود

٢. إن إثبات مكانة مفقود هو إلغاء حقوق الشخص (حقوق ولي النكاح وحقوقه في الحياة) ، وإلغاؤها في المحكمة. علاوة على ذلك ، فقط مع اعتراف تم تقنينه واستمر بعد ذلك في الشهادة.

٣. إثبات المفقود وكذلك اختفاء قسري ، لأنه بدون علم المعنيين. بينما توضح الفصل ٣٣ آية (٢) من قانون حقوق الإنسان أن "لكل شخص الحق في التحرر من الاختفاء القسري".





الباب الرابع

الإختتام

أ. الخلاصة

بناءً على كل المناقشة أعلاه، بعد الانتهاء من عملية معالجة البيانات وتحليلها، فإن المرحلة الأخيرة من هذا البحث هي استخلاص استنتاج. أما بالنسبة للنتائج التي تستند إلى نتائج البحث حول القوة القانونية لتحديد مرسوم ولي النكاح في نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ ، فيمكن استخلاص ما يلي ، على النحو التالي:

أولاً، إجراء إثبات مفقود ولي النكاح في نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩

عام ٢٠١٨ : ١) العروس والعريس يأتون إلى إدارة الشؤون الدينية لرعاية الزواج، ٢) تدلي

العروس ببيان أو بيان مفاده أن ولي مفقود حقًا من المدقق (٣) يأتي المرشحون للعروس إلى القرية أو رئيس القرية لطلب التوقيع ويقنينها من قبل رئيس القرية (٤) جاء إلى إدارة الشؤون الدينية من خلال تقديم شاهدين، و تعهد وأقسم أن ولي المفقود كان بالفعل أمام رأس إدارة الشؤون الدينية (KUA).

ثانياً ، استنتجت القوة القانونية التي تنص على حكم المفقود في نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ ، وهو منظور عن قانون حقوق الإنسان ما يلي : (١) نتاج الإجراء هو قرار خارج قرار المحكمة ، لذلك يمكن مقاضاته أو محاكمته (٢) إضفاء الشرعية على شرط المفقود هو الاعتراف في شكل بيان من ولي المفقود الذي صدق عليه رئيس القرية . (٣) القوة القانونية لنص مفقود ليس له قوة قانونية دائمة ، تماماً كما يظل حكم المحكمة الذي له قوة قانونية بعد ١٤ يوماً من صدور القرار . (٤) . يعتبر تحديد المفقود بشكل غير مباشر أن الشخص غير موجود ويزيل حقوقه مثل الحق في الزواج من ابنته البيولوجية وحقوقها السكانية وحقوقها في الحياة . (٥) . تم تأجيل تحديد مفقود بشكل أساسي ، لذلك هناك حقوق تظل محمية مثل حقوق زوجته وحقوق الملكية .

ثالثاً ، استناداً إلى نظرية القياس المنطقي ، فإن ولي النكاح والوريث والزوج والولي للطفل هو مواطن إندونيسي (فرضية رئيسية) . يمكن أن يتم تسجيل مفقود السكان بعد الحصول على قرار من المحكمة (القصر الصغرى) . خاتمة يجوز تسجيل ولي النكاح ، وريث ، وزوج ، وولي طفل على أنه مفقود بعد الحصول على قرار من المحكمة .

ثم من نقاط النقاش ، يمكن استخلاص منطق قانوني مفاده أن إدارة الشؤون الدينية والشؤون الحضرية لا يستحق تنفيذ مرسوم من مفقود ، على الرغم من أنه مخلص وصي الزواج .

إن تحديد وضع مفقود بشكل أساسي لموضوع القانون هو إبطال حق من حقوق الإنسان مدرج في الحقوق الشخصية في شكل سلطة التصرف، في حين أن أولئك الذين لهم الحق في إبطال حق هم مؤهلات من القضاء القضائي من خلال الفحص والشهادة والتحقق والاستدعاء. استدعاء المحكمة.

سبب عدم قدرة إدارة الشؤون الدينية KUA وكيلاوراها على وضع مرسوم أو إلغاء حقوق الولي على الزواج ، وهي:

١. لا يوجد أي ضمان قانوني قوي من نص حكم المفقود
٢. إن إثبات مكانة مفقود هو إلغاء حقوق الشخص (حقوق ولي النكاح وحقوقه في الحياة) ، وإلغاؤها في المحكمة. علاوة على ذلك ، فقط مع اعتراف تم تقنينه واستمر بعد ذلك في الشهادة.
٣. إثبات المفقود وكذلك اختفاء قسري ، لأنه بدون علم المعنيين. بينما توضح الفصل ٣٣ آية (٢) من قانون حقوق الإنسان أن "لكل شخص الحق في التحرر من الاختفاء القسري"...

ب. الإقتراحات

استنادًا إلى أسئلة البحث التي يبحثها الباحث وهي قوة الحكم في إثبات ولي المفقود من نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨ بمنظور قانون الحقوق الإنسان، تقدم الباحث الإقتراحات كما يلي:

من الناحية المثالية في دولة القانون يتم تطبيق التزام بين القوانين . كما هو الحال مع جميع مصالح مفقود، يجب تحديد المحكمة بناءً على مفقود السكان ، عندما يتم تشغيل المزامنة ، يمكن لمصلحة الموفق أن تطلب من خدمة السجل المدني التي تحتوي على بيانات عن سجلات جميع سكان البلد.



قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر

القانون حقوق الإنسان رقم ٣٩ عام ١٩٩٩

القانون الأساسي عام ١٩٤٥

نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم ١٩ عام ٢٠١٨

ب. المرجع من الكتب

AlHanafi, Ibnu Humam. *Fathul Qodir*. juz 6. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah. t.th.

Ali, Zainuddin. *Hukum Perdata Islam Di Indonesia*. Jakarta: Sinar Grafika, 2012

Al-Munawwir, Ahmad Warson. *Kamus Al-Munawwir Arab-Indonesia Terlengkap*. Yogyakarta: Pustaka Progressif. 1997.

Amiruddin dan Zainal Asikin. *Pengantar Metode Penelitian Hukum*. Jakarta: Raja Grafindo Prasada, 2004

Ayyub, Syaikh Hasan. *Fikih Keluarga*. Jakarta: Pustaka Al-Kautsar. 2001.

Creswell, Jhon. *Penelitian kualitatif & Desain Riset Memilih di antara Lima Pendekatan*. Cet. 1; Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 2015

El Muhtaj, Majda. *Hak Asasi Manusia Dalam Konstitusi Indonesia*. Cet.ke-5. Jakarta: Kencana Prenada Media Group. 2015.

Hamid, H.Zahri. *Pokok-pokok Hukum Perkawinan Islam dan Undang-Undang perkawinan di Indonesia*. Yogyakarta: Binacipta. 1978.

Harahap, Yahya. *Hukum Acara Perdata Tentang Gugatan, Persidangan, Penyitaan, Pembuktian, dan Putusan Pengadilan*. Jakarta: Sinar Grafika. 2005.

Hasan, M.Ali. *Pedoman hidup berumah tangga dalam Islam*. ed I, cet.II. Jakarta: Siraja. 2006.

Marzuki, Peter Mahmud. *Penelitian Hukum*. Jakarta: Kencana Prenada Media Group.

Raharjo, Satjipto. *Ilmu Hukum*. Cet.ke-6. Bandung: PT.Citra Aditya Bakti. 2006.

Rahman, Fatchur. *Ilmu Waris*. Cet.3; Bandung: Al-Ma'arif, 1994.

Risidin. *Fiqh Munakahat Praktis. terjemahan kitab Dhau' al-Misbah fi Bayan Ahkam al-Nikah karya Hadratus Syaikh KH.Muhammad Hasyim Asy'ari*. Malang: Litera Ulul albab. 2013.

Rofiq, Ahmad. *Hukum Perdata Islam di Indonesia Edisi Revisi*. Jakarta: Rajawali press. 2013.

Sudaryanto, Agus. *Pengantar Ilmu Hukum Pengertian dan Perkembangan Di Indonesia*. Malang: Setara Press, 2015

Syarifuddin, Amir. *Hukum Kewarisan Islam*. Jakarta: Kencana Prenada Media Group, 2004.

ج. المرجع من البحوث العلمية

Alfaiz, Alfiz. *Pembuktian Wali Mafqud Perspektif Pejabat Kantor Urusan Agama (studi di Kantor Urusan Agama Kota Malang)*. Skripsi. Malang: UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, 2017.

Hanawa, Muhammad Ahlis. *Orang Hilang (Al-Mafqud) Dalam Ilmu Waris (Menurut Imam Syafi'I dan Imam Abu Hanifah)*, Skripsi. Yogyakarta: UIN Sunan KaliJaga Yogyakarta, 2016.

Jamaluddin, Mohammad. *Pertimbangan Hakim Mengabuulkan Perkara Cerai Yang Menggunakan Alasan Suami Mafqud Selama Kurang Dari 2 (Dua) Tahun (Studi Perkara Nomor 0204/Pdt.G/2013/PA.Mlg)*. Skripsi. Malang: UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, 2017.

Vera Widyawati, "Analisis Yuridis Terhadap Penetapan Wali Mafqud Tanpa Melalui Putusan Pengadilan Di إدارة الشؤون الدينية (KUA) Kabupaten Ngawi," Skripsi, (Surabaya: UIN Sunan Ampel Surabaya, 2019).



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH

Terakreditasi "A" SK BAN-PT Depdiknas Nomor : 157/BAN-PT/Ak-XVI/S/VI/2013 (Al Ahwal Al Syakhshiyah)
Terakreditasi "B" SK BAN-PT Nomor : 021/BAN-PT/Ak-XIV/S1/VIII/2011 (Hukum Bisnis Syariah)
Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399, Faksimile (0341) 559399
Website: <http://syariah.uin-malang.ac.id/>

دليل الإستشارة

الإسم الكامل : محمد صفوان هدي

رقم التسجيل : ١٤٢١٠١٠٦

المشرف : قوة حكم على إثبات مفقود الوالي في النظام وزير الشؤون الدينية (PMA)

رقم ١٩ عام ٢٠١٨ (على منظور قانون حقوق الإنسان رقم ٣٩ عام

(١٩٩٩

التمرة	الوقت	مادّة الإستشارة	التوقيع
١	١٢ ديسمبر ٢٠١٨	إصلاح الباب الأول	/
٢	١ يناير ٢٠١٩	إصلاح الباب الثاني	/
٣	١٥ يناير ٢٠١٩	إصلاح الباب الثاني	/
٤	٢٣ فبراير ٢٠١٩	إصلاح الباب الثالث	/
٥	١ مارس ٢٠١٩	إصلاح الباب الثالث	/
٦	٥ إبريل ٢٠١٩	إصلاح الباب الثالث	/
٧	١٥ إبريل ٢٠١٩	إصلاح الباب الرابع	/
٨	١٨ مايو ٢٠١٩	إصلاح الباب الرابع	/
٩	١٩ مايو ٢٠١٩	إصلاح ملخص البحث	/
١٠	٢١ مايو ٢٠١٩	تقديم الإصلاح وموافقة المشرف	/

مالانج، ٢٣ مايو ٢٠١٩

إعتماداً رئيس شعبة الأحوال الشخصية

سودرمان الماجستير

١٩٧٧٠٨٢٢٢٠٠٥٠١١٠٠٣





KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH

Terakreditasi "A" SK BAN-PT Depdiknas Nomor : 157/BAN-PT/Ak-XVI/S/II/2013 (Al Ahwal Al Syakhshiyah)
Terakreditasi "B" SK BAN-PT Nomor : 021/BAN-PT/Ak-XIV/S1/VIII/2011 (Hukum Bisnis Syariah)
Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399, Faksimile (0341) 559399
Website: <http://syariah.uin-malang.ac.id/>

شخصية الباحث

الإسم : محمد صفوان هدي
رقم التسجيل : ١٤٢١٠١٠٦
العنوان : قرية سنداها رجو ٨, منطقة طوبان, طوبان جاوى الشرقية
المكان وتاريخ الولادة : بوجونكورو، ٢٣ يونيو ١٩٩٥ م
كلية أو الشعبة : الأحوال الشخصية
إدخال الجامعة : ٢٠١٤
الوالدان : أحمد شعيب حاميم و ستي آمنة
رقم التليفون : ٠٨٥٧٣٢٢٢٣٥٢٣
Email : shofwan158@gmail.com
تاريخ التعليم :

البيان	عام التعليم	التعليم	الدرجة
المتخرج	٢٠٠٢	بستان الأطفال واحد	١
المتخرج	٢٠٠٨	المدرسة الابتدائية لإسلام طوبان	٢
المتخرج	٢٠١١	المدرسة الثانوية الحكمة طوبان	٣
المتخرج	٢٠١٤	المدرسة العالية الحكمة طوبان	٤